www.ugtt.org.tn

وثائق خاصة

عمران المقدّمي.. «عرجون» قفصة الذي أزهر في «إصبع الجليل»

من الخميس 23 أفريل 2026 الى الاربعاء 29 أفريل 2026 - العدد 1898 السنة 58 الثمن 1500 مليم

الشعب

بالفكر والساعد نبني هذا الوطن

في ندوة صحفية للجامعة العامة للكهرباء والغاز

فتح ملف "الانتقال الطاقي" ونقد لخيارات التنفيذ وتغييب الاتحاد.

المجامع القطاعية للاتحاد:

من التشخيص إلى بلورة رؤى نقابية تؤسس لمرحلة جديدة

عمّال المنصّات الرقمية في تونس

تشغيل سريع... وحقوق معلّقة

في اليوم العالمي للشباب المناهض للإمبريالية

الامبريالية من الهيمنة إلى العربدة

الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد:

انطلاقة جديدة تؤسس لوحدة الصف وتعزيز الدور الاجتماعي للمنظمة

في لحظة تنظيمية وسياسية بالغة الأهمية، التأمت الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل يوم 16 أفريل 2026، كأول محطة مهمة بعد المؤتمر السادس والعشرين، لتؤكد أن المنظمة دخلت فعليًا طورًا جديدًا يتجاوز مجرد استكمال هياكلها إلى إعادة صياغة أولوياتها وتعزيز حضورها في المشهد الوطني. وقد حملت هذه الهيئة في طياتها رسائل إيجابية متعددة، سواء من خلال الكلمة الافتتاحية للأمين العام أو عبر مضامين البيان الصادر عنها، بما يعكس إرادة جماعية في تجاوز المرحلة السابقة والانطلاق بثبات نحو المستقبل.

وفي كلمته الافتتاحية، وضع الأمين العام الأخ صلاح الدين السالمي الإطار العام لهذه المرحلة، مؤكدًا أن صفحة المؤتمر، بما رافقها من تنافس واختلافات، قد طُويت بشكل نهائي. ولم يكن هذا الإعلان مجرد موقف تنظيمي، بل حمل دلالة سياسية ونقابية عميقة، مفادها أن الاتحاد اختار أن ينتقل من منطق إدارة الخلاف إلى منطق بناء التوافق، ومن لحظة التنافس إلى لحظة العمل المشترك. وقد جاءت دعوته الصريحة إلى الوحدة لتؤكد أن المرحلة القادمة لن تُبنى إلا بتكاتف جميع النقابيين والنقابيات، دون إقصاء، في رسالة تعكس وعيًا بحجم التحديات التي تواجه المنظمة والبلاد على حد سواء وبكلمة مباشرة «طويت صفحة الماضي».

كما شدد الأمين العام على أن الاتحاد اليوم في حاجة إلى كل أبنائه وبناته، في تأكيد واضح على أهمية استعادة الثقة داخل الهياكل النقابية، وتقريب المناضلين من منظمتهم، بما يعزز منسوب الانخراط والانتماء. وقد ترافقت هذه الدعوة مع توجيه عملي نحو دعم حملات الانخراط في الجهات والقطاعات، وهو ما يعكس توجهًا نحو توسيع القاعدة النقابية وتعزيز تمثيلية الاتحاد، باعتبار ذلك أحد أهم عناصر قوته في التفاوض والدفاع عن الحقوق.

ولم تغب الاستحقاقات النضالية عن هذه الكلمة، حيث دعا الأمين العام إلى التحضير الجيد لمحطة غرة ماي، بما يليق برمزيتها التاريخية، مؤكدًا أن هذه المناسبة يجب أن تكون فرصة لإبراز وحدة المنظمة وتجديد التزامها بالدفاع عن الشغالين. كما حملت هذه الدعوة رسالة تعبئة إيجابية تهدف إلى إعادة الحيوية للعمل النقابي الميداني وإبراز حضور الاتحاد في مختلف الجهات.

وفي امتداد لهذه التوجهات، جاء بيان الهيئة الإدارية الوطنية ليعكس مقاربة متكاملة تجمع بين التشخيص الواقعي والطرح المسؤول للحلول. فقد استهلت الهيئة بيانها بتحية نواب المؤتمر السادس والعشرين، مثمنة مساهمتهم في إنجاح هذه المحطة الهامة، ومشيدة بما أفرزته من مناخ ديمقراطي يعزز تقاليد التداول داخل المنظمة. ويُعد هذا التثمين تأكيدًا على أن ما تحقق خلال المؤتمر يمثل أرضية صلبة يمكن البناء عليها في المرحلة القادمة.

كما برز في البيان تأكيد واضح على مركزية الحوار الاجتماعي، حيث جددت الهيئة رفضها لغيابه، معتبرة أن ذلك من شأنه تعميق الأزمات بدل حلها. وفي المقابل، شددت على ضرورة تفعيله بصفة جدية ومنتظمة، باعتباره الأداة الأنجع لتجاوز الصعوبات وتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية. ويعكس هذا الموقف تمسك الاتحاد بدوره كطرف فاعل في صياغة السياسات، من خلال التفاوض والتوافق، لا من خلال التصعيد فقط.

وعلى الصعيد الاجتماعي، أولى البيان أهمية خاصة لتدهور المقدرة الشرائية وارتفاع الأسعار، معبرًا عن انشغال حقيقي بالأوضاع المعيشية للشغالين. وقد ترجمت الهيئة هذا الانشغال إلى مطالب واضحة، في مقدمتها الزيادة في الأجور في مختلف القطاعات، وصرف المستحقات المتأخرة، وذلك في إطار احترام الاتفاقيات والتفاوض الجاد. ويؤكد هذا التوجه حرص الاتحاد على الجمع بين الدفاع عن الحقوق والالتزام بمصداقية العمل النقابي.

كما دعت الهيئة إلى إصلاحات اقتصادية واجتماعية عادلة، تعيد التوازن وتحمي الفئات الضعيفة، وهو ما يعكس رؤية تتجاوز المطالب الظرفية نحو طرح بدائل هيكلية تساهم في معالجة الاختلالات القائمة. وفي هذا الإطار، يتأكد دور الاتحاد كقوة اقتراح قادرة على تقديم تصورات عملية تخدم المصلحة الوطنية.

ومن جهة أخرى، شدد البيان على الترابط الوثيق بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحريات العامة، مؤكدًا أن هذه الحقوق لا تتجزأ. وقد دعت الهيئة إلى احترام الحريات النقابية ووقف التتبعات ضد النقابيين، بما يكرس مناخًا ديمقراطيًا سليمًا ويعزز الثقة بين مختلف الأطراف. ويُعد هذا الموقف امتدادًا لثوابت الاتحاد في الدفاع عن الحقوق والحريات باعتبارها أساس أي استقرار حقيقي.

وعلى المستوى التنظيمي، أكدت الهيئة على أهمية تعزيز وحدة المنظمة وتماسك هياكلها، داعية إلى مزيد دعم العمل النقابي الميداني وتكثيف حملات الانخراط. ويعكس هذا التوجه إدراكًا بأن قوة الاتحاد لا تكمن فقط في مواقفه، بل أيضًا في مدى حضوره الفعلي في الواقع اليومي للشغالين وقدرته على تأطيرهم والدفاع عنهم.

كما لم يغفل البيان البعد القومي والإنساني، حيث جددت الهيئة دعمها لنضالات الشعوب من أجل الحرية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مؤكدة أن هذا الالتزام يظل جزءًا من الهوية التاريخية للاتحاد.

في المجمل، يمكن القول إن أشغال الهيئة الإدارية الوطنية ومخرجاتها قد حملت مؤشرات إيجابية واضحة على بداية مرحلة جديدة داخل الاتحاد العام التونسي للشغل. مرحلة تقوم على طي صفحة الخلافات، وتعزيز الوحدة الداخلية، والانفتاح على الحوار، مع التمسك بالدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهي مرحلة تسعى إلى إعادة تثبيت دور الاتحاد كفاعل اجتماعي مركزي، يجمع بين النضال المسؤول والمساهمة في الاستقرار العام، في إطار من التماسك والوضوح والالتزام بالثوابت النقابية.

نصرالدين

اللّه لطيف يا أخ سلوان

أجرى الأخ سلوان السميري الأمين العام المساعد المسؤول عن العلاقات العربية والدولية تدخلا جراحيا. تتمنّى له الأسرة الموسعة لجريدة «الشعب» شفاء عاجلا وإن شاء اللّه لاباس.

من أجل الإنصاف ورفع المظلمة والمحاكمة العادلة

الشعب
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل
أسسها
أحمد التليلي
المدير المسؤول
صلاح الدين السالمي
المدير
عثمان الجلولي
السحب
مطبعة دار الأنوار
الشرقية - تونس

المقر : 41 شارع علي درغوث - تونس 1001 - الهاتف : 020 255 71 - 291 330 71 / الفاكس : 139 355 71 - العنوان الالكتروني : echaabtechnique@gmail.com - الحساب الجاري بالبريد : 51 - 300

المجامع القطاعية للاتحاد:

من التشخيص إلى بلورة رؤى نقابية تؤسس لمرحلة جديدة

بقلم: نصرالدين الساسي

تأتي المجامع القطاعية للاتحاد العام التونسي للشغل (القطاع العام، الوظيفة العمومية، القطاع الخاص) في سياق وطني دقيق يتسم بتصاعد الضغوط الاقتصادية، وتزايد التحديات المعيشية، وتنامي الانتظارات الاجتماعية، في لحظة تتقاطع فيها التحولات الاجتماعية مع استحقاقات كبرى تتطلب حضورًا نقابيًا فاعلًا ومؤثرًا، وأيضًا في مرحلة نقابية تبحث عن إعادة ترتيب أولوياتها وتعزيز أدوات تدخلها.

ولا يمكن قراءة الدعوة إلى انعقاد هذه المجامع باعتبارها دعوة ظرفية معزولة أو لقاءات شكلية لنقاش مطالب قطاعية تقنية وملفات ذات خصوصية، بل باعتبارها امتدادًا مباشرًا لمخرجات المؤتمر السادس والعشرين، ومحاولة أولى لترجمة التحولات التي تلته وما صدر عنه من لوائح، وتحويلها إلى خطط عمل قطاعية أكثر تماسكًا ووضوحًا، في اتجاه تعزيز دور الاتحاد بمختلف هياكله ومؤسساته كشريك اجتماعي ونقابي داخل المشهد الوطني.

لقد انتظمت هذه المجامع في مناخ تتقاطع فيه الاستحقاقات الوطنية مع الاجتماعية، حيث تأكدت الحاجة إلى دفع الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، وتعزيز الاستقرار المهني داخل المؤسسات، وإعادة الاعتبار للمرفق العمومي ودوره الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب الدفاع عن المقدرة الشرائية للمتقاعدين والشغالين في مختلف القطاعات.

وفي هذا الإطار، تتجه القراءة التحليلية لمخرجات هذه المجامع نحو إبراز محاور مداولاتها باعتبارها حلقات متكاملة ضمن مسار واحد يهدف إلى تثبيت ثلاث أولويات مرحلية كبرى: إعادة الاعتبار للحوار الاجتماعي، الدفاع عن المقدرة الشرائية، وتحصين الدور الاقتصادي والاجتماعي للمرفق العمومي.

مجمع القطاع العام: المرفق العمومي محرار الاستقرار

مثّل مجمع القطاع العام محطة تقييم هامة لراهن المؤسسات والدواوين والمنشآت العمومية ومستقبلها، في ظل ما تشهده من تحديات متصاعدة تتعلق بظروف العمل، وتآكل البنية التحتية، ونقص الاستثمار، والضغوط الاجتماعية المتزايدة على الأعوان، إضافة إلى تعثر المفاوضات وتجميد مسارات المصالحة وفض النزاعات.

وقد أجمع المتدخلون على أن القطاع العام يمر حاليًا بمرحلة دقيقة تستوجب مقاربة إصلاحية شاملة، لا تقتصر على الحلول الترقيعية الظرفية، بل تتجه نحو إعادة بناء العلاقة بين المرفق العمومي والدولة والمجتمع، ومكانة الاتحاد العام التونسي للشغل في هذه المعادلة، وذلك على أسس جديدة تضمن استدامة المرافق العمومية، وتدعم دورها الاقتصادي والاجتماعي، وتفتح آفاق الإصلاح التشاركي.

وفي هذا السياق، اكتسب التأكيد على الحوار الاجتماعي بعدًا استراتيجيًا، باعتباره الآلية الأساسية لإدارة الأزمات داخل المؤسسات العمومية، وليس مجرد أداة تفاوضية ظرفية. فالحوار هنا طُرح كخيار لا مناص منه لكل مقاربة تستهدف إنجاح مسار إصلاح مؤسسات القطاع العام. كما شدد المجمع على ضرورة تحسين المقدرة الشرائية للأجراء، وتحسين ظروف العمل، بما يعزز الاستقرار الاجتماعي داخل القطاع العام، مع التأكيد على الاستعداد لإنجاح محطة غرة ماي باعتبارها محطة نضالية لتجديد الالتزام النقابي وإبراز وحدة الصف.

مجمع الوظيفة العمومية: من المطالب القطاعية إلى مسألة دور دولة الاجتماعي

في مجمع الوظيفة العمومية، يتعمق النقاش ليأخذ بعدًا يتجاوز الإطار القطاعي المباشر نحو مساءلة أوسع لوظيفة الدولة وموقع الإدارة العمومية داخل المشروع الوطني الاجتماعي.

وقد عكست المداخلات إدراكًا متزايدًا بأن الأزمة التي يعيشها قطاع الوظيفة العمومية ليست أزمة إدارية أو ظرفية فحسب، بل ترتبط بخيارات اقتصادية واجتماعية وسياسية بالأساس، تتمحور حول دور الموظف العمومي ضمن هذا السياق المتسم بالتراجعات في الاتفاقيات، والتعثرات المتزايدة في مسارات التفاوض والحوار، وتراجع دور الدولة الاجتماعي.

ومن هذا المنظور، تبرز أهمية الانتقال من منطق الدفاع القطاعي الضيق إلى منطق بلورة رؤية نقابية موحدة، قادرة على إعادة تموقع الموظف العمومي داخل مشروع مجتمعي أوسع، يقوم على ضمان الحق في الخدمة العمومية، وتكريس العدالة في توزيع الموارد، وتعزيز دور الأطراف الإجتماعية. كما تم التركيز على ضرورة دعم جهود الانخراط واستعادة الثقة داخل القطاع، بما يعكس قدرات المنظمة النقابية وتمثيليتها وزخمها النضالي التاريخي.

مجمع القطاع الخاص: بين تآكل الأجور وأزمة التفاوض

أما في القطاع الخاص، فقد اتسم النقاش بطابع اجتماعي مباشر، حيث برزت أزمة المقدرة الشرائية كعنوان مركزي يعكس عمق التحولات التي مست العلاقة بين الأجور وكلفة المعيشة، في ظل ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة التعديلية للأجور عبر المفاوضات الاجتماعية. وفي هذا الإطار، تم ربط المطالب الاجتماعية والاستحقاقات بمصداقية التفاوض الاجتماعي والاتفاقيات الجماعية، بما يعكس تمسكًا بخيار تنظيم العلاقة الشغلية عبر آليات الحوار بدل سياسات الهروب إلى الأمام، وما يمكن أن تخلفه من توتر واحتقان، باعتبارها آلية ضرورية لضمان حماية حقوق الأجراء، وفي الوقت نفسه الحفاظ على استقرار المؤسسات الاقتصادية.

كما تم التأكيد على أهمية احترام الاتفاقيات القطاعية وتفعيل التفاوض الجماعي كمدخل أساسي لمعالجة الملفات الاجتماعية، بما يعزز الاستقرار داخل القطاع الخاص ويعيد الثقة في آليات الحوار الاجتماعي.

الإطار التنظيمي للمجامع: من آلية استشارية إلى أداة لصناعة القرار النقابي

في هذا السياق، لا يمكن فهم المجامع القطاعية الثلاثة بمعزل عن موقعها المؤسسي داخل النظام الداخلي للاتحاد العام التونسي للشغل، حيث تُعرّف باعتبارها أطرًا استشارية قطاعية تضطلع بدور أساسي في بلورة السياسة التفاوضية، وتقديم المقترحات والدراسات المعتمدة على الخبرات النقابية والفنية، بما يعزز الطابع المؤسساتي للعمل النقابي. فهي ليست مجرد فضاءات للنقاش أو تبادل المواقف، بل تمثل آلية هيكلية لصناعة القرار النقابي داخل القطاعات، من خلال متابعة الملفات المشتركة للأعوان، واقتراح التوجهات الكبرى، والمساهمة في إعداد المفاوضات الاجتماعية على أسس أكثر نجاعة ووضوحًا.

كما يتيح لها النظام الداخلي الاستعانة بالخبرات المختصة، بما يعكس توجهًا نحو عقلنة الفعل النقابي وربطه بالمعرفة والتحليل، لا فقط بالانطباع ورد الفعل. ومن هذا المنظور، تكتسب المجامع القطاعية الأخيرة دلالة إضافية، باعتبارها تفعيلًا عمليًا لهذا الدور، وتجسيدًا لانتقال الاتحاد نحو مزيد من إحكام الربط بين العمل النقابي الميداني، وصناعة القرار التفاوضي، وإعداد الرؤية القطاعية في إطار مؤسساتي منظم، بما يعزز قدرته على التأثير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

نحو بلورة رؤية نقابية موحدة

تعكس هذه المجامع القطاعية، مجتمعة، ملامح مرحلة نقابية تتجه نحو مزيد من التماسك في الرؤية وتوحيد في المقاربة، في ظل إدراك متزايد لحجم التحولات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة على البلاد. كما تؤكد أن الاتحاد العام التونسي للشغل يواصل تموقعه كفاعل اجتماعي مركزي، يجمع بين الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والانخراط في الاستحقاقات الوطنية الكبرى من جهة أخرى، عبر جعل الحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي أدوات أساسية في إدارة الملفات الكبرى وصياغة البدائل الممكنة.

ومن هذا المنطلق، تمثل هذه المجامع خطوة إضافية في مسار إعادة بناء الفعل النقابي على أسس أكثر مؤسساتية ووضوحًا، بما يكرّس دور الاتحاد كقوة اقتراح وطنية واجتماعية، قادرة على التأثير في السياسات العامة، ولها دور محوري في تعزيز الاستقرار المهني والاجتماعي في إطار من المسؤولية الوطنية والالتزام النقابي.

مجمع القطاع العام:

قلق من صعوبة الأوضاع ودعوة إلى حوار اجتماعي عاجل

تغطية نصرالدين الساسي.

انعقد مجمع القطاع العام يوم 18 أفريل 2026 بمقر الاتحاد العام التونسي للشغل، تحت إشراف الأمين العام المساعد المسؤول عن الدواوين والمنشآت العمومية، الأخ وجيه الزيدي، وبرئاسة الأمين العام للاتحاد الأخ صلاح الدين السالمي، وبحضور عدد من أعضاء المكتب التنفيذي الوطني، وهم الأخت نهلة الصيادي والإخوة فخري الدين العويتي، سليم بوزيدي، أحمد الجزيري، عثمان الجلولي، الطيب البحري، وجبران البوراوي، وذلك في إطار متابعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنقابية بالقطاع العام.

الأخ صلاح الدين السالمي: الحوار ضرورة وطنية لا بديل عنها لإنقاذ القطاع العام وضمان حقوق الشغالين

في كلمته، شدّد الأمين العام للاتحاد، الأخ صلاح الدين السالمي، على أهمية الاجتماعات القطاعية في الظرف الراهن، معتبرًا أنها تمثل محطة أساسية لفهم مشاغل مختلف القطاعات العمومية والوقوف على طبيعة الملفات المطروحة، سواء كانت كبرى أو جزئية، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها. وأوضح أن حضور مختلف الهياكل النقابية، من القاعدة إلى المكتب التنفيذي، يعكس وعيًا جماعيًا بضرورة توحيد الرؤية وتنسيق الجهود لمعالجة الإشكاليات المطروحة داخل المؤسسات العمومية، التي تهم في نهاية المطاف عموم الشغالين.

وأكد السالمي أن الحوار الاجتماعي لا يختزل في المسائل المادية فقط، بل هو مسار شامل يهم كل الأبعاد المهنية والاجتماعية، ويشكل متنفسًا حقيقيًا لمعالجة التوترات داخل المؤسسات، وممرًا أساسيًا لضمان استقرارها وتحسين أدائها. وبيّن أن التجارب السابقة أثبتت أن غياب الحوار يؤدي إلى تعقيد الأوضاع داخل المؤسسات، في حين يساهم اعتماده في تجاوز الأزمات وتحقيق نتائج إيجابية، داعيًا إلى ترسيخه كخيار استراتيجي في التعاطي مع مختلف الملفات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، شدّد على أن الحق في التفاوض يظل من الثوابت الأساسية، وأن تعطل الحوار أو غياب نتائجه يستوجب المرور إلى أشكال نضالية مشروعة، من بينها التحركات والتجمعات، باعتبارها وسائل ضغط حضارية للدفاع عن حقوق الشغالين. وأشار إلى أن المرحلة القادمة تتطلب إنجاح المحطات النضالية المبرمجة، بما يبعث برسائل واضحة حول تمسك الاتحاد بدوره وقدرته على التعبئة، مؤكدًا أن هذه المسؤولية مشتركة بين مختلف الهياكل، سواء على المستوى الجهوي أو القطاعي أو الوطني.

كما دعا إلى مزيد العناية بالبيت الداخلي للمنظمة وتعزيز وحدتها، بالتوازي مع التمسك بالحوار الاجتماعي، والاستعداد لكل الخيارات الممكنة في حال تعطل مسارات التفاوض. وختم كلمته بالتأكيد على أن مختلف الملفات الاجتماعية والاقتصادية تبقى رهينة حوار اجتماعي جدي ومسؤول، باعتباره السبيل الأنجع لتحقيق التوازن والاستقرار وضمان حقوق الشغالين.

اختلالات هيكلية وضغوط اجتماعية داخل المؤسسات العمومية

وقد مثّل هذا المجمع محطة تنظيمية هامة لتقييم واقع المؤسسات والمنشآت العمومية، في ظل ما تشهده من تحديات متزايدة، حيث تركزت المداخلات على تشخيص دقيق لمختلف الإشكاليات التي تعترض الأعوان والهياكل النقابية، مع التأكيد على ضرورة توحيد الجهود وتعزيز التنسيق بين مختلف مكونات الاتحاد لمواجهة المرحلة القادمة.

وأجمع المتدخلون على أن القطاع العام يمرّ بوضع دقيق يتسم بتدهور متواصل في ظروف العمل، وتراجع ملحوظ في شروط الصحة والسلامة

مجمع الوظيفة العمومية للاتحاد:

نحو رؤية نقابية موحدة لاسترجاع العمق العمالي والشعبي للاتحاد

*** صبري الزغيدي**

التأم يوم أمس الأربعاء 22 أفريل بدار الاتحاد بالعاصمة اجتماع مجمع الوظيفة العمومية بإشراف الأخ صلاح الدين السالمي الأمين العام للاتحاد وبرئاسة الأخ مبروك التومي الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم الوظيفة العمومية وبحضور أعضاء المركزية النقابية الإخوة سامية حجي عميد وفخري العويتي وبولبابة السالمي.

الأمين العام للاتحاد الأخ صلاح الدين السالمي أكد أن أنظار المنظمة مركزة حاليا إلى المستقبل وإلى الأمام باعتماد معياريْ الشفافية على كافة الأوجه وكذلك تطبيق القانون الأساسي والنظام الداخلي على الجميع دون مكاييل وذلك بهدف استرجاع منسوب الثقة بين الهياكل النقابية في ما بينها من جهة وبين الهياكل وقواعدها من جهة أخرى. كما أكد الأخ صلاح الدين السالمي أن المنظمة في حاجة إلى كافة بناتها وأبنائها، لافتا إلى أن الهيئة الإدارية الوطنية ستنظر في كافة أشكال المصالحة ومعالجة مختلف الملفات المتعلقة بهذا الموضوع.

من ناحية ثانية، نبّه الأمين العام إلى خطورة تهديد وجود الهياكل النقابية في حدّ ذاتها، وأيضا التنبه إلى مواجهة خطورة التمثيلية النقابية في علاقة بالتعدّدية النقابية وفي علاقة بالتفاوض طبقا لمجلة الشغل وللمعايير الدولية، مبيّنا أن مسألة الانخراط ليست مرتبطة بالمسألة المالية فقط بل بمسألة التمثيلية النقابية وبالمفاوضات.

وعبّر الأخ صلاح الدين السالمي عن أسفه من العزوف الواضح من الانتساب وخاصة في أسلاك التربية والتعليم داعيا إلى الخروج من حالة البهتة والإحباط والتنسيق بين الهياكل القطاعية والجهوية في ما يتعلق بالانخراط، مؤكدا أن هذه المرحلة هي مرحلة إعادة البناء الداخلي للاتحاد ولهياكله وتجاوز وضع التراخي والتركيز على الجهوزية لكافة المهمات النقابية المطروحة والمتنوعة.

الأخ الأمين العام بيّن كذلك أن في غياب الحوار الاجتماعي وفي غياب النقابات في السنوات الأخيرة لم يتم أي إصلاح من قِبَلِ السلطة وبالتالي تسقط مقولة أن النقابات هي المتسببة في تخلف أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية، مؤكدا أن تونس في حاجة أكيدة وملحة إلى الحوار الاجتماعي لحلحلة مشاكل البلاد في كافة المستويات.

وأبرز أن محطة غرة ماي هي محرار للوقوف على أوضاع الاتحاد وجهوزيته، وستنتظم التجمعات بهذه المناسبة في كافة دور المنظمة ومقراتها بالإمكانيات المتاحة، مؤكدا أهمية نجاحها للاستعداد لباقي المهمات والمحطات حتى نكون في مستوى انتظارات وطموحات الشغالين.

الأخ مبروك التومي: رؤية نقابية موحدة

أكد الأخ مبروك التومي أن المنظمة الشغيلة في حاجة أكيدة إلى بلورة رؤى وتصورات نقابية مشتركة وموحدة في كافة مجالات تدخله من أجل استرجاع عمقه العمالي والشعبي، في ظل وضع عالمي متّسم بالحروب الامبريالية ضدّ الشعوب وفي ظلّ وضع وطني دقيق اتسم بالانغلاق السياسي وانتهاك للحقوق والحريات وضرب استقلالية القضاء وحرية الصحافة والتضييق على الحق النقابي وعلى الاتحاد بنسف الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية

المهنية، إلى جانب اهتراء البنية التحتية ونقص التجهيزات، في ظل غياب الحوكمة الرشيدة، وهو ما أثر سلبًا على مردودية المؤسسات وجودة الخدمات المسداة للمواطنين.

كما تم التأكيد على أن تردي الأوضاع المعيشية وارتفاع الأسعار بشكل متواصل، في غياب حوار اجتماعي فعلي وجدي، من شأنه أن يعمّق الأزمة ويؤخر إيجاد حلول واقعية، بما يهدد الاستقرار الاجتماعي داخل المؤسسات العمومية.

وفي هذا السياق، شدد المجمع على أن الحوار الاجتماعي يظل الخيار الأساسي لتجاوز الصعوبات المطروحة، معتبرًا أن غيابه خلال الفترات الماضية ساهم في تفاقم الاحتقان وتعطيل مسارات الإصلاح. كما دعا إلى ضرورة استئناف التفاوض بشكل عاجل ومسؤول، بما يضمن التوصل إلى حلول متوازنة تحفظ حقوق الأعوان وتدعم استمرارية المرفق العمومي.

مطالب عاجلة واستعداد لإنجاح موعد غرة ماي

وعلى المستوى المطلبي، طالب المجمع بالزيادة في الأجور بعنوان سنة 2026 بما يعوّض التدهور الحاصل في المقدرة الشرائية، إلى جانب تحسين فعلي لظروف العمل، بما يمكّن من الارتقاء بجودة الخدمات العمومية ويعزز دور القطاع كركيزة أساسية للاقتصاد الوطني. كما عبّر المجتمعون عن اعتزازهم بالانتماء إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، مؤكدين تمسكهم بالقطاع العام كخيار استراتيجي يخدم المصلحة الوطنية، ومشيدين بروح المسؤولية التي يتحلى بها أعوان القطاع رغم صعوبة المرحلة.

وفي ختام أشغاله، أعلن مجمع القطاع العام استعداده لإنجاح التجمع النقابي المزمع تنظيمه بساحة محمد علي بالعاصمة، بمناسبة إحياء ذكرى غرة ماي، عيد العمال العالمي، داعيًا كافة الهياكل النقابية وعموم الشغالين إلى مزيد اليقظة والتضامن والتماسك، دفاعًا عن حقوقهم ومكتسباتهم، وتأكيدًا على وحدة الصف النقابي في هذه المرحلة المفصلية.

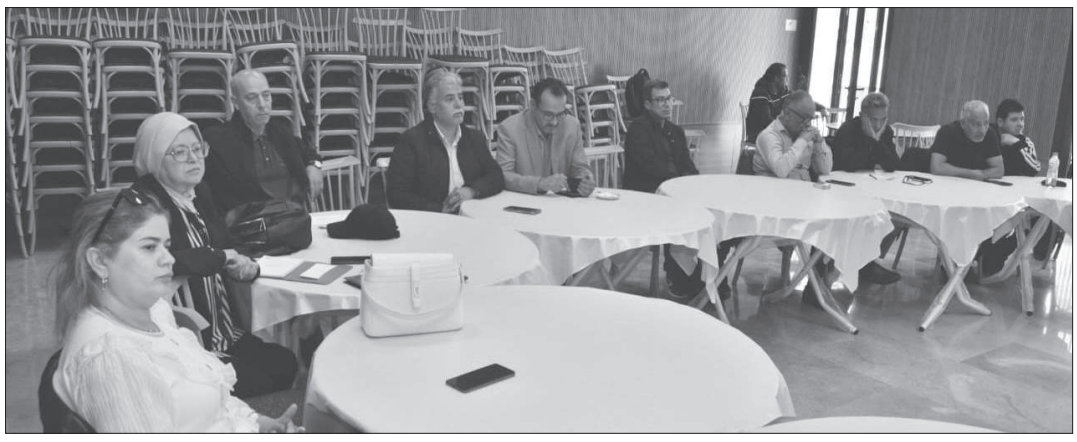

وملاحقة النقابيين وعزلهم بسبب أنشطتهم النقابية.

الأخ التومي استعرض أيضا الوضع الاقتصادي والاجتماعي ووصفه بالمزري بسبب ارتفاع نسب التضخّم وغياب سياسات اقتصادية وطنية واضحة بل واستمرار نفس التوجهات التي أثبتت فشلها ما أدى إلى أرقام مفزعة على مستوى الاستثمار والتضخم والمالية العمومية وغلاء غير مسبوق في المعيشة واهتراء الخدمات وانتشار البطالة والعنف والمخدرات.

من ناحية أخرى، عرّج الأخ مبروك التومي على الوضع النقابي الداخلي المتسم بدوره بتراكم مشاكل مختلفة من بينها الملف المالي وحالة البهتة و«الركشة» والانقسام التي تعيشها القواعد في مختلف القطاعات، داعيا إلى التعاطي مع هذا الوضع الاستثنائي برويّة واعتماد آليات النقد والنقد الذاتي ومعالجة مختلف الإشكاليات بتعقل وهدوء.

كما لفت إلى ملف الانخراطات وبيّن أنه غير مرتبط بالأزمة المالية فحسب بقدر ما هو متعلق بالإحساس بالانتماء إلى المنظمة والعقيدة النقابية، وانتقد في هذا السياق سلوك عديد النقابيين في عدم المساهمة النشيطة في حملات الانتساب في ظل فترة من الجزْر النقابي وفي ظل صورة بالية للاتحاد لدى الرأي العام وفي ظل تضييق السلطة عليه وتغييب النقابيين من وسائل الإعلام.

الأخ التومي ختم بالتأكيد على إنجاح محطة 1 ماي وتوجيه رسالة قوية وواضحة إلى السلطة والرأي العام والقواعد العمالية من أجل استرجاع الثقة بين القيادات بمختلف مستوياتها والقواعد ورسم الخطط النضالية لخوض معركة الحق النقابي وتفعيل الاتفاقيات والحوار الاجتماعي.

في اليوم العالمي للشباب المناهض للإمبريالية

الامبريالية من الهيمنة إلى العربدة

محمد المناعي

يحيي الشبابُ التقدمي في تونس والعالم، يومَ الرابع والعشرين من أفريل من كل عام، اليومَ العالميَّ للشباب المناهض للإمبريالية، تخليدًا للانتفاضة التي اندلعت سنة 1965 في جمهورية الدومينيكان ضد الديكتاتورية، وضد التدخل الأمريكي المباشر الذي كان يسندها. ففي ذلك اليوم، خرجت مظاهرات شعبية عارمة ترفض الانقلاب العسكري المدعوم من الولايات المتحدة، التي لم تتردد في إنزال قواتها العسكرية لقمع المظاهرات، وتثبيت عميلها في الحكم، وإشعال حرب أهلية خلَّفت مئات القتلى والجرحى والمفقودين.

وإذ يعود هذا التاريخ، نجد الإمبريالية الأمريكية وأذرعها في منطقتنا وقد تجاوزت كل حدود الهيمنة الاقتصادية والسياسية، وإسناد الأنظمة الرجعية والكيان الصهيوني، لتُعرْبِدَ اليوم فاتحةً واجهات مختلفة تهدف إلى تثبيت حضورها السياسي والعسكري، وتدمير الأوطان، ونهب الثروات. لقد تجلى ذلك بوضوح عندما أطلقت العنان لذراعها الصهيونية في المنطقة لترتكب مجزرة وحرب إبادة جماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، في عملية تقتيل وتهجير غير مسبوقة، بدعم دولي وصمت مريب وتغطية إعلامية مساندة. واليوم تواصل الذراع الصهيونية دورها بتدمير دولة ذات سيادة، ومحاولة إسقاط نظامها في حرب غادرة ضد إيران، وتنفيذ غزو وتدخل سافر ضد لبنان، أمام مرأى ومسمع العالم الذي يتفرج عاجزًا أو متواطئًا.

في الماضي القريب، أطلقت الإمبريالية أذرعها المحلية في مشروع خبيث يهدف إلى تفجير الأوطان من الداخل، عبر زرع الجماعات المتطرفة والتكفيرية كواجهة لتنفيذ سياساتها. هذه الجماعات حوَّلت نضال الشعوب والشباب من أجل التنمية والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، إلى صراعات هُويَّة عقيمة، ودعوات إلى الارتداد إلى الماضي، وعنف سياسي، وترهيب لكل مختلف. كما سعت إلى تركيز أنظمة قروسطية متخلفة تتبنى أجندات الإمبريالية وتتبع سياسة اقتصادية ليبرالية متوحشة تُكرِّس النهب والتداين والتبعية. هذا التفجير المنظم من الداخل جعل دولًا بأكملها تغرق في مستنقعات الحروب الطائفية والقبلية والعرقية، وتتحول إلى فريسة سهلة للهيمنة الاقتصادية والطاقية، وإلى ممر مفتوح للتوسع الصهيوني.

العربدة الإمبريالية لم تقف عند هذا الحد، بل عادت إلى الاستعمار المباشر، وقلب الأنظمة السياسية المحلية، واستبدالها بعملاء تابعين. فاحتلال أفغانستان والعراق، وتدمير ليبيا وسوريا والسودان واليمن، والهيمنة على منابع الطاقة في دول الخليج العربي، ثم السعي اليوم إلى تغيير النظام في إيران وغزو لبنان، كل ذلك جعل النضال ضد الإمبريالية مهمة أكثر تعقيدا ومتعددة الأبعاد، تواجه عراقيل كثيرة. لكنه في العمق نضال وجودي لا مناص منه.

إن الشباب المناهض للإمبريالية هو شباب يتوق إلى وطن حر ديمقراطي، صاحب سيادة على أرضه ومقدراته، مستقل عن كل أشكال التبعية. لذلك فإن بوصلته تتجه أولًا وأساسًا نحو مقاومة أنظمة الحكم التسلطي التي تكتم أنفاسه، وتسرق أحلامه، وتحرمه من حق التعبير والتنظيم بحرية. نضال الرجعيات الداخلية تحصينا لمستقبل الوطن من تجار الأوطان الذين حوَّلوا خيرات بلدانهم إلى غنيمة يتقاسمونها مع الأجنبي والمحتل.

إن الشباب المناهض للإمبريالية في تونس وفي العالم، عندما يقف اليوم بلا تردد إلى جانب القضايا العادلة للشعب الفلسطيني والشعب الإيراني والشعب اللبناني، وسائر الشعوب التي تقاوم دفاعًا عن سيادتها وكرامتها، إنما يقف ضد الهيمنة الإمبريالية والاستعمار الجديد في كل مكان. فالنضال الشبابي اليوم هو نضال متعدد الأبعاد:

- نضال سياسي على الجبهة الداخلية ضد الأنظمة التسلطية التي تحكم أوطانه، ومن أجل الحرية والديمقراطية.
- نضال ثقافي ضد قوى الردة والمنظومات الاجتماعية المتخلفة التي تكبّل توقه للتقدم والتغيير، وتسجنه في قوالب الأعراف الجامدة التي تقاوم كل تطور. من أجل ثقافة تقدمية مستنيرة، قادرة على انتشال مجتمعاتنا من الحلقة المفرغة التي لا تنتج إلا التخلف، ثم تعيد تدويره.
- نضال اقتصادي وبيئي ضد هيمنة القوى العظمى وأذرعها المحلية التي تصادر ليس فقط حاضره، بل مستقبله، من خلال إغراقه في الديون والتبعية ونهب ثرواته واستنزاف مقدرات الأجيال القادمة.

إن نضال الشباب ضد الهيمنة والعربدة الامبريالية نضال عابر للأوطان، في كل مواقع الدراسة والعمل وعلى مختلف الجبهات السياسية والنقابية والاقتصادية والثقافية والابداعية. جيلا بعد جيل

عمّال المنصّات الرقمية في تونس:

تشغيل سريع... وحقوق معلّقة

ضياء تقتق

في ظلّ تحوّلات سوق الشغل عالميًا، برز العمل عبر المنصّات الرقمية كنمط تشغيل جديد يوسّع فرص الدخل لكنه يطرح إشكاليات جدّية تتعلّق بالحقوق والحماية الاجتماعية. وفي تونس، يتزايد عدد العاملين في هذا القطاع، خاصة في التوصيل والخدمات، دون إطار قانوني واضح ينظّم العلاقة المهنية. وفي هذا السياق، يسعى الاتحاد العام التونسي للشغل إلى فهم هذه التحوّلات وبلورة مقاربات توازن بين تطوّر الاقتصاد الرقمي وضمان شروط العمل اللائق.

وفي هذا الإطار، شكّلت المائدة المستديرة التي انتظمت بالمقر المركزي للاتحاد يوم 17 أفريل 2026، والتي دعا إليها قسم الدراسات والتوثيق، والمخصّصة لعرض نتائج الدراسة الميدانية بعنوان "واقع عمّال المنصّات الرقمية في تونس: بين مرونة التشغيل وهشاشة الحقوق"، محطة أساسية لفتح النقاش بين مختلف الفاعلين من نقابيين وخبراء وممثلين عن المجتمع المدني. وقد تم التطرق خلالها إلى أبرز الإشكاليات التي يطرحها العمل عبر المنصات الرقمية، من حيث شروط العمل ومستوى الدخل والمخاطر المهنية وغياب الحماية الاجتماعية، إلى جانب طرح جملة من المقترحات المتعلقة بسبل التنظيم النقابي وتطوير الإطار التشريعي وبناء حوار اجتماعي جديد يواكب هذه التحولات.

أحمد الجزيري: عمّال المنصّات بين ضبابية الوضع القانوني وغياب الحماية الاجتماعية

في تصريح لجريدة الشعب بمناسبة عرض نتائج الدراسة المتعلقة بعمال المنصات الرقمية في تونس، أكّد أحمد الجزيري، الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم الدراسات، أن هذا الملف لم يعد مسألة هامشية أو قطاعية، بل أصبح يعكس تحوّلًا عميقًا في بنية سوق الشغل، يفرض على مختلف الفاعلين، وفي مقدمتهم الحركة النقابية، إعادة النظر في مقارباتهم وأدوات تدخلهم.

وأوضح أن ما يميّز هذا النمط من التشغيل هو طابعه الهجين، حيث لا ينطبق عليه بشكل واضح توصيف العمل الأجير التقليدي، ولا يندرج في الوقت ذاته ضمن العمل الحر بالمعنى الكلاسيكي، وهو ما يجعل العامل في وضعية قانونية ضبابية تضعف من قدرته على التمتع بحقوقه الأساسية.

وأضاف الجزيري أن الدراسة الميدانية كشفت عن واقع هشّ يعيشه عدد كبير من العاملين عبر المنصات، خاصة في قطاع التوصيل، حيث تتسم ظروف العمل بعدم الاستقرار وغياب الضمانات، مقابل ضغوط متزايدة لتحقيق مردودية أعلى في زمن أقصر.

وبيّن أن العامل يظل خاضعًا لمنطق المنصة التي تتحكم في توزيع الطلبات وتقييم الأداء وتحديد فرص العمل، دون أن تتحمل في المقابل المسؤوليات الاجتماعية والقانونية المترتبة عن هذه العلاقة، وهو ما يطرح إشكالًا جوهريًا يتعلق بطبيعة العلاقة الشغلية وحدود المسؤولية.

كما أشار إلى غياب التغطية الاجتماعية والتأمين ضد المخاطر المهنية، في ظل تعرض العديد من العاملين، خاصة سائقي الدراجات، لحوادث شغل متكررة دون حماية فعلية. وشدّد على أن الاتحاد ينظر إلى هذه التحولات بوعي مزدوج، يقوم على الانفتاح على الإمكانات التي يتيحها الاقتصاد الرقمي، وفي الآن نفسه الحذر من مخاطره، خاصة تلك المتعلقة بتكريس الهشاشة وتفكيك منظومة الحقوق الاجتماعية.

واعتبر أن الرهان لا يتمثل في رفض هذا النمط من العمل، بل في تأطيره قانونيًا واجتماعيًا بما يضمن كرامة العامل ويحفظ حقوقه، داعيًا إلى ضرورة تطوير الإطار التشريعي لتحديد طبيعة العلاقة بين العامل والمنصة، وإقرار حد أدنى من الحماية الاجتماعية يشمل التغطية الصحية والتقاعد والتأمين ضد حوادث الشغل.

وفي سياق متصل، أكّد الجزيري أن مقاربة الاتحاد لملف عمّال المنصّات الرقمية ما تزال في طور التأسيس، مبيّنًا أنّ الدراسة المنجزة تمثّل خطوة أولى في فهم هذا النمط

توحيد الصناديق الاجتماعية كمسار إصلاحي:

بين رهانات النجاعة وتحديات التوازن المالي

*** خالد السديري**

خبير بقسم الحماية الاجتماعية والقطاع غير المهيكل

شهدت الساحة الوطنية في الآونة الأخيرة عودة النقاش حول مسألة توحيد الصناديق الاجتماعية، سواء عبر الصحف أو الإذاعات أو من خلال تدخلات الخبراء في مجال الحماية الاجتماعية. ويُطرح هذا الموضوع في سياق أزمة متفاقمة تعيشها أنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص، حيث يتزايد العجز المالي وتتراكم الديون سنة بعد أخرى، مما يفرض ضرورة البحث عن إصلاحات جذرية وفعالة.

وليس هذا الطرح جديداً، إذ سبق أن تمّ تقنينه بموجب القانون عدد 86 لسنة 1986، الذي كان يهدف إلى إصلاح هياكل الضمان الاجتماعي في القطاعين العمومي والخاص، من خلال توحيد التصرف في الأنظمة وتطوير الخدمات المسداة للمضمونين الاجتماعيين. وقد نص هذا القانون على إحداث منظومة موحّدة تقوم على ثلاثة مكوّنات أساسية: صندوق يتولى أنظمة الجرايات، وصندوق للتأمين على المرض وحوادث الشغل والأمراض المهنية، إضافة إلى هيكل مركزي لاستخلاص المساهمات. غير أن غياب النصوص التطبيقية حال دون تفعيل هذا القانون، ليتمّ لاحقاً التخلي عنه سنة 2004 إثر إصدار القانون المتعلق بالصندوق الوطني للتأمين على المرض.

اليوم، يُعاد طرح فكرة التوحيد كأحد الحلول الممكنة لإنقاذ المنظومة. غير أن التساؤل الجوهري يبقى: ماذا يمكن أن نرجو فعليًّا من هذا التوجه؟ من الناحية النظرية، يمكن أن يساهم توحيد الصناديق في تبسيط الحوكمة، وتقليص التكاليف الإدارية، وتحسين مردودية الاستخلاص، فضلاً عن تعزيز مبدأ العدالة بين مختلف الفئات المهنية. إلا أن هذه المكاسب تظل تنظيمية بالأساس، ولا تمس جوهر الإشكال المالي الذي تعاني منه المنظومة.

في الواقع، لا يرتبط العجز الحالي بتعدد الصناديق بقدر ما يرتبط باختلالات هيكلية عميقة، من أبرزها تراجع نسبة المساهمين مقارنة بعدد المتقاعدين، وضعف نسب النمو، ونسب التشغيل، وتطور القطاع غير المهيكل إلى جانب التهرب الاجتماعي واختلال توازن الأنظمة من حيث المنافع والمساهمات. وعليه، فإن دمج صناديق تعاني جميعها من عجز مالي لن يؤدي بالضرورة إلى حل الأزمة، بل قد يفضي إلى تجميع هذا العجز داخل هيكل موحّد.

كما يطرح خيار التوحيد إشكاليات معقدة على مستوى الأنظمة المعتمدة. فإذا تمّ الإبقاء على خصوصية كل نظام، فإن التوحيد سيبقى شكليًّا دون تأثير فعلي على التوازنات المالية. أما في صورة اعتماد نظام موحّد، فإن ذلك يقتضي الاختيار بين نماذج مختلفة، على غرار أنظمة القطاع العمومي التي تتميز بكلفة أعلى ومنافع أفضل، وأنظمة القطاع الخاص التي تُعدُّ أقل كلفة لكنها أكثر هشاشة. وهو ما يعني أن أي قرار في هذا الاتجاه قد يترتب عنه إما تقليص بعض المكتسبات أو تحميل أعباء إضافية على الدولة والمؤجرين.

وتبقى مسألة حماية حقوق المضمونين الاجتماعيين من أبرز التحديات، حيث يفرض مبدأ عدم المساس بالحقوق المكتسبة اعتماد مقاربة تدريجية في الإصلاح، تقوم على تطبيق التغييرات على الأجيال القادمة مع الحفاظ على حقوق المنخرطين الحاليين، وهو ما من شأنه أن يعقّد عملية الإصلاح ويطيل أمدها.

وفي حال التوجه نحو إحداث نظام جديد موحد، فإن الإشكال الأكبر يتمثل في تمويل المرحلة الانتقالية بين النظام القديم والجديد، وهي مرحلة تتطلب موارد مالية مهمّة قد تتحملها الدولة أو يتمّ تمويلها عبر آليات أخرى، مما يزيد من الضغط على المالية العمومية.

بناءً على ما سبق، يتبيّن أن توحيد الصناديق الاجتماعية لا يمكن أن يُطرح كحلّ جاهز أو سحري لأزمة الضمان الاجتماعي، بل يظل خيارًا من بين جملة من البدائل التي تستوجب نقاشًا معمّقًا في إطار حوار اجتماعي فعلي وجاد. وفي هذا السياق، يكتسي دور الأطراف الاجتماعية -من منظمات نقابية وأصحاب أعمال وسلطة عمومية- أهمية محورية في بلورة رؤية إصلاحية شاملة ومتوازنة.

فالإصلاح الحقيقي لا يمكن أن يتمّ إلا من خلال توافق هذه الأطراف حول تشخيص دقيق للأزمة ومعالجة أسبابها الهيكلية العميقة، بعيدًا عن الحلول الظرفية أو الأحادية. كما يقتضي إعادة بناء أسس المنظومة على قواعد واضحة تضمن استدامتها المالية وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها، مع الحفاظ على التوازن بين العدالة الاجتماعية والنجاعة الاقتصادية. ومن شأن هذا المسار التشاركي أن يعزّز الثقة لدى المضمونين الاجتماعيين ويكرّس مبدأ المسؤولية المشتركة في إنقاذ منظومة الضمان الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية الدراسات الاكتوارية -علم يستخدم الرياضيات والإحصاء لتقدير المخاطر المستقبلية خاصة في مجالات التامين والتقاعد بهدف ضمان التوازن المالي والاستدامة- كأداة علمية أساسية لتقييم مختلف السيناريوهات المقترحة وقياس انعكاساتها المالية والاجتماعية، بما يضمن اتخاذ قرارات مبنية على معطيات دقيقة وتوازن بين متطلبات الاستدامة المالية والحفاظ على الحقوق الاجتماعية.

وفي الختام، فإن نجاح أي إصلاح لمنظومة الضمان الاجتماعي يظلّ رهين توفر الإرادة السياسية، واعتماد مقاربة تدريجية وتشاركية، قائمة على التشخيص الدقيق والاختيارات المدروسة، بعيداً عن الحلول الظرفية أو الشكلية.

الجديد من التشغيل في سياق وطني ودولي متحوّل. وأضاف أنّ هذه المبادرة تندرج ضمن مواكبة النقاشات الدولية، خاصة تلك التي تقودها منظمة العمل الدولية، بما يتيح بلورة تصوّر وطني يستجيب لمتطلبات المرحلة.

وأوضح أنّ الدراسة وضعت اللبنة الأولى للملف، في حين ستُطرح خلال المرحلة القادمة جملة من المسائل الحاسمة، من بينها طبيعة التنظيم النقابي لعمّال المنصّات، وإمكانية إدماجهم ضمن الهياكل القائمة أو إحداث صيغ تنظيمية جديدة، إلى جانب مسألة التواصل مع الشركات والمنصّات الرقمية وفتح حوار معها بشأن المسؤولية الاجتماعية والحقوق المهنية.

كما أشار إلى أنّ المقترحات التشريعية وتحديد الأطر القانونية الملائمة ستبقى من بين الملفات التي سيعمل الاتحاد على معالجتها في المراحل القادمة، في أفق الانتقال من مرحلة التشخيص إلى بلورة تصوّر عملي متكامل.

عمّال المنصات الرقمية في تونس: توسّع متسارع... وهشاشة متفاقمة

كشف البحث الميداني الذي أنجزه الاتحاد العام التونسي للشغل بالشراكة مع مركز التضامن العمالي، وأعدّه كلّ من الهادي دحمان، الأستاذ والخبير في منظومة الضمان الاجتماعي، ومروان المناعي، الكاتب العام للجامعة العامة للتكوين المهني والتشغيل، عن ملامح قطاع يتوسع بسرعة في تونس، مقابل هشاشة متزايدة في أوضاع العاملين فيه.

وتُظهر معطيات الدراسة، التي شملت 121 عاملًا في تونس الكبرى، أن 85% من المستجوبين لا يملكون أي وثائق مهنية تثبت وضعيتهم، فيما عبّر 72% عن مستوى رضا متوسط أو ضعيف، وهو ما يعكس هشاشة مركّبة: قانونية ومهنية واجتماعية.

كما كشفت الدراسة أن أغلب العاملين (حوالي 90%) ينتمون إلى مستويات تعليمية أساسية أو ثانوية، وهو ما يؤكد أن هذا القطاع يمثل ملاذًا لفئات تبحث عن مورد رزق في ظل محدودية فرص التشغيل.

ومن حيث وسائل العمل، بيّنت الدراسة أن الدراجات النارية تمثل الوسيلة الأساسية بنسبة تقارب 72%، في حين تبلغ نسبة الاعتماد على وسائل نقل خاصة (دراجات وسيارات) حوالي 84%، مقابل نسبة ضعيفة جدًا لوسائل نقل توفرها المنصات. كما أظهرت المعطيات أن أكثر من 96% من وسائل العمل مملوكة للعمال أنفسهم، ما يعني تحميلهم كلفة الاستثمار في أدوات العمل.

وفي ما يتعلق بطبيعة المخاطر، تؤكد الدراسة أن 66% من المخاطر المهنية مرتبطة بالطريق، إلى جانب مخاطر أخرى تتعلق بطبيعة البضائع المنقولة، والتي قد تشمل مواد حساسة أو حتى ممنوعة، أحيانًا دون علم العامل. كما تم تسجيل حالات اعتداءات جسدية وعنف وتحرش في بعض المناطق، إضافة إلى تورّط بعض العمال في قضايا قانونية نتيجة نقل مواد غير قانونية دون إدراك مسبق لطبيعتها.

وفي المقابل، تبرز هشاشة منظومة الحماية، حيث يتم في 84% من الحالات التصريح بالحوادث كحوادث طريق عادية، في ظل غياب عقود عمل واضحة أو تغطية تأمينية ملائمة، وهو ما يعكس غيابًا شبه كلي للحماية الاجتماعية.

وتسلّط هذه المعطيات الضوء على مفارقة أساسية: العامل يُقدَّم كـ"مستقل"، لكنه في الواقع يخضع لمنظومة تحكّم رقمية دقيقة عبر التطبيقات، دون أن يتمتع في المقابل بالحد الأدنى من الضمانات القانونية والاجتماعية.

ورغم ما يوفره هذا القطاع من فرص تشغيل سريعة ومرونة نسبية في أوقات العمل، فإن هذه الإيجابيات تبقى محدودة أمام حجم التحديات، خاصة في ظل غياب إطار قانوني ينظم العلاقة بين مختلف الأطراف.

نحو تأطير عاجل للاقتصاد المنصات

خلصت المائدة المستديرة إلى ضرورة التدخل العاجل عبر تطوير تشريعات واضحة، وفرض حد أدنى من الحماية الاجتماعية، وتحميل المنصات مسؤولياتها القانونية، إلى جانب إدماج عمال المنصات ضمن هياكل تمثيلية جديدة.

وأمام ما كشفته الدراسة الميدانية من اختلالات بنيوية، خاصة على مستوى غياب التغطية الاجتماعية وتذبذب الدخل وارتفاع المخاطر المهنية، برزت جملة من التوصيات في مقدّمتها التأكيد على ضرورة تطوير إطار تشريعي واضح يحدّد طبيعة العلاقة الشغلية بين العامل والمنصّة، بما ينهي حالة الغموض القانوني التي تكرّس وضعية "الاستقلال الشكلي والتبعية الفعلية".

كما شدّدت الدراسة على أهمية إقرار منظومة حماية اجتماعية تشمل التغطية الصحية والتقاعد والتأمين ضد حوادث الشغل.

ودعت أيضًا إلى تحميل المنصّات الرقمية مسؤولياتها كمشغّل فعلي، خصوصًا في ما يتعلّق بظروف العمل والسلامة المهنية، إلى جانب التفكير في إحداث صيغ تنظيمية جديدة قادرة على استيعاب خصوصيات هذا القطاع.

وفي هذا السياق، يظلّ فتح حوار وطني شامل بين مختلف الأطراف المعنية خطوة أساسية لبناء تصور متكامل يوازن بين متطلبات الاقتصاد الرقمي ومقتضيات العدالة الاجتماعية.

عمال المنصات:

هشاشة الشغل والوصم الاجتماعي

بقلم الهادي دحمان.

في مبادرة ريادية، قدّم الاتحاد العام التونسي للشغل باكورة الدراسات السوسيولوجية والبحوث الميدانية حول ظاهرة عمال المنصات، وذلك من خلال عرض أُنجز تحت إشراف قسم الدراسات والتوثيق، بالشراكة مع عديد الأقسام ذات الصلة وبدعم من مركز التضامن العمالي.

يستأثر هذا الموضوع المستحدث باهتمام منظمة العمل الدولية، كما يحظى برعاية المنظمات النقابية الدولية والعربية، حيث تم إدراجه ضمن مشاريع اللوائح والتوصيات المتعلقة بالمعايير والقيم والمواثيق. ويعود ذلك إلى ارتباطه الوثيق بأشكال العمل الجديدة ومورفولوجيا سوق الشغل وعلاقات الإنتاج في عالم معولم، تسوده تحولات عميقة مرتبطة بالاقتصاد الرقمي واللامادي، فضلاً عن تداخله مع الاقتصاد الموازي أو غير المنظم. ورغم ما بات يمثّله هذا القطاع من مساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي وقدرته على خلق فرص تشغيل وتقريب الخدمات، خاصة في المناطق البعيدة، فإنه يقوم في جانب كبير منه على عمالة هشة ومهمشة.

وقد شخصت الدراسة التي قدمها الاتحاد الوضعية في تونس مقارنة بعدد من الدول، مبيّنة ملامح هذه الفئة من العاملات والعمال، خاصة في أربعة مجالات رئيسية: توصيل الطلبات، نقل الركاب، إيصال الأدوية والمواد غير المحظورة، إضافة إلى خدمات مساعدي الحياة في المجال الصحي.

وشملت الدراسة عينة هامة من خلال بحث ميداني واستبيان أُنجزا بكفاءات نقابية وبالشراكة مع عمال المنصات أنفسهم، ضمن حلقات تفاعلية اعتمدت منهجية متعددة الأبعاد. وتهدف هذه المقاربة إلى بلورة توصيات عملية تتعلق بالانتساب النقابي والتنظم العمالي داخل هياكل الاتحاد، بما يتيح إدماج المهن الجديدة وتكييف آليات الانخراط وتأسيس النقابات. كما تسعى إلى فهم خصوصيات أشكال العمل المستحدثة التي تمثل بوابة للولوج إلى الاقتصاد غير المنظم، بما يطرح إشكاليات حادة تتعلق بالتغطية الاجتماعية باعتبارها حقاً أساسياً، في تلازم مع الواجب الضريبي كعنوان للمواطنة والحقوق الاجتماعية.

وقد أفرزت الدراسة مفارقات ومخرجات غير متوقعة، عُرضت على أعضاء المكتب التنفيذي بحضور نقابي نوعي، إلى جانب ممثلي منظمة العمل الدولية ومركز التضامن العمالي بتونس، الذين ساهموا في دعم هذا البحث الميداني والدراسة الإمبيريقية وفق منهجية تشاركية ضمنت موضوعية النتائج. ومن المنتظر أن تتواصل هذه الجهود خدمة للأهداف المرسومة، بما يمكّن الاتحاد من استقطاب هذا القطاع الحيوي، وضمان حقوق العاملات والعمال في العمل اللائق، والتغطية الصحية، والتأمين ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية ومخاطر الطريق، فضلاً عن الحماية من الوصم والعنف والطرد التعسفي.

وتكشف هذه الوضعية عن فراغ تشريعي واضح، حيث لا تزال هذه الفئة خارج نطاق الحماية التي توفرها مجلة الشغل، التي لم تعد مواكبة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في ظل غياب مقاربة تشاركية قائمة على الحوار الاجتماعي في صياغة الإصلاحات.

إن الاتحاد العام التونسي للشغل، باعتباره قوة اقتراح ومصدراً للدراسات الأكتوارية، يواصل العمل على بناء علاقات مهنية متوازنة قوامها الحوار الاجتماعي، والدفع نحو إصلاحات عادلة تكرّس قيم الدولة الاجتماعية، بما يضمن الحقوق لكل التونسيين، مهما كانت أوضاعهم الاجتماعية أو المهنية.

بلا روتوشر Res Publica

7 دنانير... حين تختزل الطفولة في رقم

ضياء تقتق

في زمن تسارعت فيه الأسعار وتآكلت فيه المقدرة الشرائية، بقيت المنح العائلية في تونس جامدة خارج سياق الواقع. ما كان يُفترض أن يكون سندًا للعائلات، تحوّل إلى مبلغ رمزي بلا أثر، لا يخفف عبئًا ولا يغيّر ميزانية.

فالمنح العائلية، وخاصة منها منحة الأطفال، جاءت ضمن فلسفة اجتماعية تعتبر أن الأجير الذي يعيل أبناءه يحتاج إلى دعم يساعده على تحمّل أعباء التربية. لذلك ارتبطت هذه المنحة، عند اعتمادها، بنسب من دخل العامل، بما جعلها متصلة بالأجر الحقيقي وبالمقدرة الشرائية في ذلك الزمن.

وتشير الأرقام التي لم تتغير منذ 1996 إلى احتساب منحة الأطفال على أساس دخل مرجعي في حدود 122 دينارًا خلال الثلاثة أشهر، أي 18% للطفل الأول (حوالي 21.960 د)، و16% للثاني (19.520 د)، و14% للثالث (17.080 د).

وهو ما كان يعكس منطقًا اجتماعيًا يربط الدعم بمستوى العيش.

كانت الفكرة واضحة: حين ترتفع الأجور تتحسن المنحة، وحين تتحسن الأجور تتحسن قدرة الأسرة على الإنفاق. لذلك كان أثرها محسوسًا، وكان العامل يشعر أن أبناءه جزء من معادلة الأجر والعيش.

لكن ما كان مرتبطًا بالحياة، انفصل عنها لاحقًا. فقد جُمّدت القيمة، بينما تُركت الأسعار ترتفع. ومع تغيّر أنماط الاستهلاك وارتفاع كلفة الغذاء والنقل والعلاج والتعليم والسكن، بقيت المنحة تراوح مكانها، وفقدت تدريجيًا معناها، لتتحول إلى أثر محاسبي باهت.

ومن مفارقات هذه المنظومة أن من يتجاوز دخله ستّ مرات الأجر الأدنى المضمون يتحصل على نفس المنحة التي يتحصل عليها أجير محدود الدخل، وكأن الحاجة الاجتماعية لا فرق فيها بين من يكابد لتغطية مصاريف آخر الشهر ومن ينتمي إلى شريحة ميسورة. بهذا المنطق، تفقد المنحة وظيفتها كأداة إنصاف، وتتحول إلى صرف موحّد لا يراعي الفوارق ولا الأولويات.

ويزداد هذا الخلل وضوحًا في ظل الصعوبات المالية التي تعانيها الصناديق الاجتماعية، والتي تجعل الترفيع العام في هذه المنح شبه مستحيل حاليًا. لذلك تبرز مقترحات من بعض خبراء التشريع الاجتماعي تدعو إلى مراجعة شروط الإسناد، وسحب المنحة من أصحاب المداخيل المرتفعة، وإعادة توجيهها نحو العائلات الضعيفة. فالمشكل ليس فقط في نقص الموارد، بل في طريقة توزيعها.

وفي مقابل هذا الجمود، برز إجراء اجتماعي جديد اعتمدته وزارة الشؤون الاجتماعية، يتمثل في منحة شهرية بـ30 دينارًا للأطفال بين 6 و16 سنة لفائدة العائلات المعوزة غير المنخرطة في أنظمة الضمان الاجتماعي. ورغم محدودية هذا المبلغ، فإنه أكثر دلالة من منح مجمّدة فقدت أثرها، ويفتح الباب أمام تصور جديد يقوم على توجيه الدعم حسب الحاجة الفعلية.

بلا روتوش: حين تتغيّر الأسعار وتبقى المنح جامدة، يصبح الصمت عن المراجعة شكلًا من أشكال الاقتطاع غير المعلن من دخل العائلات.

فالمنح العائلية اختبار فعليّ لقدرة الدولة على حماية الأسرة زمن الغلاء. والسؤال اليوم ليس هل يجب مراجعتها، بل كيف يمكن إعادة بنائها على أسس عادلة وفعالة؟ فالعائلات التي أنهكتها الأسعار لا تنتظر معجزات، بل تنتظر فقط إنصافًا طال تأجيله.

في ندوة صحفية للجامعة العامة للكهرباء والغاز:

فتح ملف "الانتقال الطاقي" ونقد لخيارات التنفيذ وتغييب الاتحاد.

نصرالدين الساسي.

في سياق وطني يتسم بتصاعد الجدل حول مستقبل قطاع الطاقة في تونس، نظّمت الجامعة العامة للكهرباء والغاز ندوة صحفية سلّطت خلالها الضوء على جملة من الإشكاليات والمؤاخذات المرتبطة بمسار الانتقال الطاقي، خاصة في ما يتعلق بدور سلطة الإشراف وبقية المؤسسات المعنية ومكانة الشركة التونسية للكهرباء والغاز داخل المنظومة ودور الطرف الإجتماعي ممثلا في الجامعة العامة للطهرباء والغاز والإتحاد اللعام التونسي للشغل بمختلف أقسامه.

الندوة، التي أشرف عليها وجيه الزيدي، الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل المسؤول عن قسم الدواوين والمنشآت العمومية، وبحضور سليم البوزيدي، الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم المرأة والشباب العامل والجمعيات، والأخ فتحي المسلمي الكاتب العام للجامعة العامة للكهرباء والغاز ومن محاور الندوة التي إفتتحها الأخ وجيه الزيدي وهي تأثير اللزمات في مجال الطاقات المتجددة والاخلالات التي شابت إسناد الصفقات المرتبطة بها والحقائق المغيبة في هذا الملف وقد مثلت الندوة الصحفية مناسبة لعرض قراءة نقدية للخيارات المعتمدة حاليًا في مجال الطاقات المتجددة من خلال مداخلة قدمها الاخ إلياس بن عمار المهندس والخبير في مجال الطاقات وعضو الجامعة العامة للكهرباء والغاز وسط تأكيد متكرر على أن الخلاف لا يتعلق بمبدأ الانتقال الطاقي في حد ذاته، بل بكيفية تنزيله على أرض الواقع بشكل أحادي الجانب دون تشريك الإتحاد والجامعة في جلسات الإستماع بمجلس نواب الشعب رغم دعوة عديد الأطراف الأخرى.

الأخ وجيه الزيدي: إصلاح القطاع الطاقي يقتضي مراعاة السيادة وديمومة المؤسسات

أكد الأخ وجيه الزيدي، الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم الدواوين والمنشآت العمومية، أن الاتحاد العام التونسي للشغل كان ولا يزال ركيزة أساسية في بناء الدولة الوطنية، باعتباره منظمة وطنية مسؤولة تدافع عن ديمومة المؤسسات العمومية، التي تمثل دعامة جوهرية للاقتصاد الوطني وضامنًا للسيادة وتوفير الخدمة العمومية.

وأوضح الزيدي أن موضوع الندوة الصحفية التي نظّمتها الجامعة العامة للكهرباء والغاز لا يندرج ضمن إطار ظرفي أو تقني ضيق، بل يتعلق بملف تاريخي واستراتيجي يرتبط مباشرة بمصير إحدى أهم المؤسسات الوطنية في قطاع حيوي. وشدد على أن المرحلة الراهنة تستوجب مصارحة الرأي العام وكشف الحقائق المتعلقة بواقع إنتاج الكهرباء في تونس، بعيدًا عن كل أشكال التعتيم أو الالتباس.

وفي هذا السياق، حذّر من المخاطر التي قد تنجرّ عن التمشي القائم على إسناد استثمارات إنتاج الكهرباء عبر آلية "اللزمات" لفائدة مستثمرين أجانب، معتبرًا أن هذا الخيار، في صيغته الحالية، قد يشكّل تهديدًا لديمومة القطاع العمومي ولمستقبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز، خاصة في ظل ما أشار إليه من إخلالات وتجاوزات تستوجب التدقيق والمتابعة. وبيّن أن هذا الملف، رغم طابعه الفني، يحمل في عمقه أبعادًا سيادية ووطنية كبرى، وهو ما يفرض التعامل معه بأقصى درجات المسؤولية والشفافية، داعيًا إلى ضرورة إعادة النظر في المقاربات المعتمدة بما يضمن التوازن بين تشجيع الاستثمار والحفاظ على المصلحة الوطنية.

وفي ختام تصريحه، نوّه الزيدي بالدور النضالي والمسؤول الذي تضطلع به الجامعة العامة للكهرباء والغاز في طرح هذه القضايا على الرأي العام، معتبرًا أن كشف الحقيقة في مثل هذه الملفات يعد واجبًا وطنيًا، خاصة عندما يتعلق الأمر بقطاع استراتيجي يمسّ بشكل مباشر حياة التونسيين ومستقبل البلاد.

سندات الكربون أو الكنز الأخضر المهدور.

سليم البوزيدي: إصلاح قطاع الكهرباء يمرّ عبر دعم المؤسسة العمومية ورفض إضعاف دورها.

وفي ذات السياق استهلّ الأخ سليم البوزيدي مداخلته بالترحيب بالحاضرين، وخاصة ممثلي وسائل الإعلام ومكونات المجتمع المدني، موجهًا تحية تقدير إلى إطارات القطاع ومناضليه، وكذلك إلى القيادات النقابية السابقة التي ساهمت في ترسيخ العمل النقابي وبناء هذا المرفق الحيوي. كما انتقد البوزيدي ما اعتبره إقصاءً للاتحاد العام التونسي للشغل من جلسات الاستماع بمجلس نواب الشعب المتعلقة بملف الطاقات المتجددة، مقابل دعوة عديد الأطراف الأخرى، معتبرًا أن هذا الاستثناء يطرح تساؤلات جدية حول منهجية التعاطي مع ملف وطني استراتيجي، ويُضعف من مبدأ التشاركية في صياغة السياسات العمومية، خاصة وأن الاتحاد يُعدّ طرفًا رئيسيًا ومعنيًا بشكل مباشر بهذا القطاع.

وأكد البوزيدي أن الموضوع المطروح خلال هذه الندوة يتجاوز الطابع الظرفي أو الآني، ليكتسي بعدًا استراتيجيًا يرتبط مباشرة بمستقبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز ودورها داخل المنظومة الوطنية للطاقة. وفي هذا الإطار، عبّر عن انشغال الجامعة إزاء بعض التوجهات التي قد تفضي، وفق تقديره، إلى إضعاف هذه المؤسسة العمومية أو تفريغها تدريجيًا من مهامها الأساسية.

وطرح المتدخل تساؤلًا محوريًا حول الخلفيات الحقيقية للخيارات الحالية، متسائلًا عمّا إذا كان الإشكال يكمن فعلًا في محدودية الإمكانيات المالية للدولة. وذكّر في هذا السياق بأن الدولة التونسية، ورغم شح الموارد منذ الاستقلال، نجحت في بناء منظومة وطنية متكاملة للكهرباء والغاز، وهو ما يجعل من طرح "عجز الدولة" اليوم كمبرر للتخلي عن هذا الدور محلّ تساؤل ونقاش.

كما شدد البوزيدي على تمسك الجامعة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز كمكسب وطني استراتيجي، مؤكدًا رفض أي توجه نحو التفريط فيها أو في صلاحياتها. واعتبر أن تحميل المؤسسة تبعات خيارات غير مدروسة لن يؤدي إلا إلى مزيد إضعافها، داعيًا إلى ضرورة تحمّل المسؤوليات واعتماد سياسات أكثر توازنًا تضمن استمرارية هذا المرفق العمومي ودوره في تأمين السيادة الطاقية للبلاد.

فتحي المسلمي: الانتقال الطاقي يقتضي مقاربة تشاركية

الأخ فتحي المسلمي من جهته فقد رحب بالحاضرين، من ممثلي وسائل الإعلام ومكونات المجتمع المدني، مشددًا على أهمية هذا اللقاء في توضيح موقف الجامعة من القضايا المطروحة في قطاع الطاقة. مؤكدا أن الدولة لا يمكن أن تضطلع بدورها على الوجه الأكمل بمعزل عن المجتمع المدني، الذي يُعدّ ركيزة أساسية في بناء دولة ديمقراطية اجتماعية متوازنة. كما ثمّن الدور الوطني الذي يضطلع به الاتحاد العام التونسي للشغل، بقيادة أمينه العام، في مختلف القضايا الوطنية، ومن بينها ملف الانتقال الطاقي واللزمات، مشيرًا إلى حرص الاتحاد على الانفتاح على الرأي العام ووسائل الإعلام لتقديم مواقفه بكل وضوح وشفافية.

وفي سياق متصل، عبّر المسلمي عن أسفه لما اعتبره تغييبًا للاتحاد عن جلسات الاستماع صلب مجلس نواب الشعب بخصوص الاستثمار في الطاقات المتجددة، رغم دعوة عديد الأطراف الأخرى، معتبرًا أن هذا الإقصاء لا يندرج فقط في إطار التهميش الظرفي، بل يمثل امتدادًا لسياسات ممنهجة تهدف إلى تحييد الطرف النقابي، بما يشكل تهديدًا مباشرًا لديمومة المؤسسة العمومية ودورها الحيوي في القطاع الطاقي، خاصة وأن الاتحاد يُعدّ طرفًا معنيًا بشكل مباشر بهذه التحولات.

وشدد المتحدث على أن موقف الجامعة واضح ولا لبس فيه، إذ لا تعارض الاستثمار في الطاقات المتجددة، بل تعتبره خيارًا استراتيجيًا لا محيد عنه لتحقيق السيادة الطاقية، وتقليص التبعية، والحد من الانبعاثات الغازية، إلى جانب تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء.غير أنه أوضح أن الإشكال الجوهري لا يكمن في مبدأ الانتقال الطاقي، بل في كيفية تنزيله وتطبيقه، معتبرًا أن المقاربة الحالية لا تفي بالأهداف المعلنة، بل قد تنعكس سلبًا على السيادة الوطنية وتوازن المنظومة الطاقية في تونس، وهو ما يستوجب، وفق تعبيره، مراجعة جدية للخيارات المعتمدة بما يضمن تحقيق انتقال طاقي ناجع وعادل.

إقصاء من مسار القرار

من أبرز النقاط التي أثارتها الجامعة خلال الندوة، مسألة ما اعتبرته "تغييبًا ممنهجًا" للاتحاد العام التونسي للشغل عن جلسات الاستماع البرلمانية المتعلقة بالاستثمار في الطاقات المتجددة. واعتبر المتدخلون أن هذا الإقصاء لا ينسجم مع مبادئ التشاركية والتعددية، خاصة وأن المنظمة الشغيلة تمثل طرفًا رئيسيًا في القطاع، ولها خبرة تراكمية في إدارة الشأن الطاقي. هذا المعطى، وفق ما طُرح، لا يقتصر على مسألة شكلية، بل يعكس خللًا أعمق في منهجية اتخاذ القرار، حيث يتم، بحسب تعبيرهم، تمرير خيارات استراتيجية دون إشراك فعلي للأطراف الاجتماعية، وهو ما قد يؤدي إلى سياسات غير متوازنة أو غير قابلة للتطبيق.

إشكالية السيادة الطاقية

أحد المحاور المركزية في الندوة كان مسألة السيادة الطاقية، التي اعتبرها المتدخلون خطًا أحمر. فرغم الإقرار بأهمية الطاقات المتجددة في تقليص التبعية للخارج، إلا أن الجامعة حذّرت من أن الصيغ الحالية للاستثمار قد تؤدي، عكسيا إلى أشكال جديدة من التبعية، ولكن هذه المرة لفائدة مستثمرين خواص، في غياب توازن واضح في توزيع الأدوار. وأشار المتدخل إلى أن بعض العقود المبرمة أو المقترحة تمنح امتيازات كبيرة للمستثمرين، مقابل التزامات محدودة، وهو ما قد يضعف قدرة الدولة على التحكم في قطاع حيوي واستراتيجي. كما تم التحذير من التفريط في مجالات حساسة مثل "سندات الكربون"، التي تمثل موردًا مستقبليًا مهمًا في الاقتصاد الأخضر.

إضعاف دور الشركة التونسية للكهرباء والغاز

من بين أبرز المؤاخذات التي تم طرحها، التخوف من وجود توجه تدريجي نحو إضعاف الشركة التونسية للكهرباء والغاز، سواء عبر تقليص دورها الإنتاجي أو تحميلها أعباء إضافية دون تمكينها من الموارد اللازمة.

وأكد المحاضر أن المؤسسة العمومية، التي لعبت دورًا محوريًا منذ الاستقلال في تعميم الكهرباء والغاز، تواجه اليوم تحديات غير مسبوقة، ليس فقط بسبب الصعوبات المالية، بل أيضًا نتيجة خيارات سياسية قد تعيد رسم دورها بشكل جذري.

وفي هذا الإطار، تم طرح تساؤلات حول مدى وجاهة الحديث عن "عجز الدولة" كمبرر للانفتاح الواسع على الاستثمار الخاص، خاصة وأن التجربة التاريخية أثبتت قدرة الدولة على بناء منظومة طاقية متكاملة في ظروف أصعب.

نتائج مخيبة لطلبات العروض. الندوة توقفت أيضًا عند تقييم تجربة طلبات العروض في مجال الطاقات المتجددة، والتي انطلقت منذ سنوات بهدف استقطاب استثمارات خاصة. ووفق المعطيات المقدمة، فإن النتائج كانت دون التوقعات، حيث لم يتم إنجاز سوى جزء محدود من المشاريع المبرمجة منذ سنة 2019.

هذا التعثر، بحسب المتدخل، لا يعود فقط إلى عوامل خارجية، بل يعكس أيضًا إشكاليات في التصميم العام للسياسات المعتمدة، سواء من حيث شروط المشاركة أو الضمانات المقدمة أو حتى الإطار القانوني المنظم.

كما أشار إلى أن انسحاب عدد من المستثمرين من المشاريع المبرمجة يعكس هشاشة المنظومة، ويدفع السلطات إلى تقديم تنازلات إضافية من أجل الحفاظ على جاذبية القطاع.

تنازلات مكلفة للمجموعة الوطنية

ومن بين أبرز النقاط التي أثارت جدلًا خلال الندوة، مسألة التنازلات التي تم تقديمها لفائدة المستثمرين، والتي اعتبرت"مكلفة" بالنسبة للمجموعة الوطنية. وشملت هذه التنازلات، وفق ما تم عرضه، الترفيع في مدة اللزمات، وهو ما يترتب عنه التزام طويل الأمد قد يحد من هامش تحرك الدولة مستقبلاً، إضافة إلى منح امتيازات مالية وجبائية هامة.

كما تم التطرق إلى تحميل الشركة التونسية للكهرباء والغاز أعباء إضافية، خاصة في ما يتعلق بتهيئة البنية التحتية وربط المشاريع بالشبكة الوطنية، وهو ما يمثل ضغطًا إضافيًا على مواردها.

إشكالية كلفة الإنتاج والأسعار

في سياق متصل، أثارت الجامعة مسألة كلفة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، مشيرة إلى أن الأسعار شهدت تراجعًا عالميًا خلال السنوات الأخيرة، بفضل التطور التكنولوجي وتوسع السوق. غير أن هذا التراجع، بحسب المتدخل، لا ينعكس بالضرورة على الأسعار المعتمدة في بعض المشاريع المحلية، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى نجاعة التفاوض مع المستثمرين، ومدى تحقيق مصلحة الدولة في هذه الصفقات.

دعوة إلى مراجعة شاملة

في ختام الندوة، شددت الجامعة العامة للكهرباء والغاز على أن موقفها "واضح وثابت": دعم الانتقال الطاقي كخيار استراتيجي لا رجعة فيه، مع رفض كل المقاربات التي قد تمس من السيادة الوطنية أو تضعف دور المؤسسات العمومية.

كما دعت إلى مراجعة شاملة للسياسات المعتمدة، في إتجاه سياسات تقوم على مقاربة تشاركية تضمن إشراك كل الأطراف المعنية وفي مقدمتها الطرف النقابي، وتحقيق توازن فعلي بين استقطاب الاستثمار وحماية المصلحة الوطنية.

وأكد المتدخل أن نجاح الانتقال الطاقي لا يقاس فقط بحجم الاستثمارات أو عدد المشاريع، بل بمدى قدرته على تعزيز استقلالية البلاد وسيادتها، وضمان استدامة المنظومة، والحفاظ على دور الدولة كفاعل رئيسي في قطاع حيوي يمس الأمن القومي بشكل مباشر.

الكنز الأخضر المهدور:
التفريط في «سندات الكربون» يعيد طرح سؤال السيادة الطاقية في تونس.

أثار ملف "سندات الكربون" جدلًا واسعًا خلال الندوة الصحفية التي نظّمتها الجامعة العامة للكهرباء والغاز، حيث اعتبر أحد أبرز مظاهر الإخلال في إدارة مسار الانتقال الطاقي في تونس، وتم التحذير من تداعيات ما وصف بـ"التفريط" في مورد استراتيجي ذي قيمة اقتصادية وبيئية متنامية.

ويُقصد بسندات الكربون، أو ما يعرف بحقوق الانبعاثات، الآلية التي تتيح للدول أو الشركات الاستفادة ماليًا من تخفيض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة، عبر بيع هذه التخفيضات في الأسواق الدولية. ومع تزايد الاهتمام العالمي بقضايا المناخ، تحولت هذه السندات إلى مورد اقتصادي مهم، خاصة للدول التي تسعى إلى تمويل انتقالها نحو الطاقات النظيفة.

في هذا السياق، عبّر ممثلو الجامعة عن تخوفهم من أن السياسات المعتمدة حاليًا في مجال الطاقات المتجددة التي قد تؤدي إلى فقدان الدولة التونسية لجزء هام من هذه الحقوق، لفائدة مستثمرين خواص، سواء كانوا محليين أو أجانب. واعتبروا أن بعض العقود المبرمة تمنح امتيازات واسعة لهؤلاء المستثمرين، تشمل الاستفادة من سندات الكربون الناتجة عن المشاريع، وهو ما يعني عمليًا حرمان الدولة من مورد يمكن أن يساهم في دعم ميزانيتها وتمويل مشاريعها البيئية.

وتمت الإشارة إلى أن هذا التوجه يطرح إشكاليات تتجاوز البعد المالي، ليمسّ بجوهر السيادة الوطنية، خاصة وأن مسألة الكربون أصبحت جزءًا من التوازنات الاقتصادية العالمية. فالتفريط في هذه الحقوق، وفق تقديرهم، قد يضعف موقع تونس في المفاوضات الدولية المتعلقة بالمناخ، ويحدّ من قدرتها على الاستفادة من الآليات التمويلية المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.

الأخ وجيه الزيدي: إصلاح القطاع الطاقي يقتضي مراعاة السيادة وديمومة المؤسسات

كما تم التأكيد على أن غياب الشفافية في بعض الاتفاقيات يزيد من تعقيد الوضع، حيث لا تتوفر، بحسب ما تم طرحه، معطيات كافية حول كيفية توزيع عائدات سندات الكربون، أو الشروط التي تم على أساسها منح هذه الامتيازات. وهو ما يفتح الباب أمام تساؤلات جدية حول مدى مراعاة المصلحة الوطنية في هذه الصفقات.

من جهة أخرى، تشير التطورات العالمية إلى ارتفاع متوقع في قيمة سندات الكربون خلال السنوات القادمة، ما يجعل من الضروري التعامل معها كأصل استراتيجي طويل المدى، لا كمورد ظرفي يمكن التفريط فيه بسهولة. ودعوا إلى ضرورة إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم لهذا المجال، بما يضمن احتفاظ الدولة بحقوقها، أو على الأقل الحصول على نصيب عادل من العائدات.

وفي هذا الإطار، اقترحت الجامعة العامة للكهرباء والغاز اعتماد مقاربة بديلة تقوم على تعزيز دور الدولة، وخاصة الشركة التونسية للكهرباء والغاز، في تطوير مشاريع الطاقات المتجددة، بما يمكن من الاحتفاظ بسندات الكربون داخل المنظومة الوطنية. كما دعت إلى إدراج شروط واضحة في كراسات العروض تضمن تقاسمًا منصفًا لهذه الحقوق مع المستثمرين، بدل التفويت الكلي فيها. كما تمت الإشارة أيضا إلى أن عائدات سندات الكربون يمكن أن تشكل مصدر تمويل هام لبرامج الانتقال العادل، من خلال دعم التكوين وإعادة التأهيل وخلق فرص عمل جديدة في القطاعات الخضراء.

في المقابل، لم تصدر إلى حد الآن توضيحات رسمية مفصلة من الجهات الحكومية حول هذه النقاط المثارة، وهو ما يزيد من حدة الجدل ويدفع نحو المطالبة بفتح نقاش وطني أوسع حول كيفية إدارة هذا المورد. وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الطاقة عالميًا، يبدو أن ملف سندات الكربون سيكون أحد العناوين الكبرى في المرحلة القادمة، بين من يراه فرصة اقتصادية يجب استثمارها بحذر، ومن يعتبر أن السياسات الحالية قد تؤدي إلى التفريط في أحد أهم روافد السيادة الطاقية والبيئية لتونس.

تعثر مشروع محطة غاز الجنوب بالقرضاب يثير قلقًا نقابيًا حول التأخير وتداعياته الاجتماعية

أفاد الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين بأن مشروع محطة غاز الجنوب بالقرضاب، الذي يُعدّ من أبرز المشاريع التنموية المنتظرة بالجهة ويمثل مكسبًا هامًا لطموحات التنمية والتشغيل، ما يزال يشهد تعثرًا متكررًا في وتيرة إنجازه نتيجة عدة عوامل يعتبرها خارج نطاق الجهة، وذلك رغم المتابعة المستمرة من قبل الهياكل النقابية ومختلف جلسات التفاوض التي أكدت أهمية المشروع في توفير مواطن شغل قارة لفائدة أبناء المنطقة.

وأوضح الاتحاد أن الشركة الصينية "جارح"، المشرفة على تنفيذ المشروع، عقدت مؤخرًا اجتماعًا مع العمال داخل موقع الأشغال، أبلغتهم خلاله بتوقف النشاط نتيجة وجود صعوبات مالية، تتمثل أساسًا في عدم تسديد ما يقارب 10 فواتير بقيمة مالية كبيرة من طرف المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (ETAP)، وهو ما أدى إلى تعطّل مواصلة الأشغال.

وفي هذا السياق، عبّر الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين عن استنكاره لما وصفه بتكرار تعطّل سير المشروع، محذرًا من تداعيات ذلك على حقوق العمال وعلى حق الجهة في التنمية، معتبراً أن استمرار هذا الوضع قد يهدد استقرار مواطن الشغل ويؤثر سلبًا على الأوضاع الاجتماعية بالمنطقة.

كما نبّه الاتحاد إلى خطورة استمرار توقف الأشغال، داعيًا السلط الجهوية والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وكافة الأطراف المتدخلة إلى تحمّل مسؤولياتها لتفادي أي انعكاسات اجتماعية قد تمسّ السلم الاجتماعي بالجهة.

وشدد الاتحاد على ضرورة ضمان ديمومة مواطن الشغل وصون حقوق العمال المادية والترتيبية، مع الإشارة إلى التأخير الكبير الذي شهده المشروع، والذي كان من المفترض، وفق تعبيره، أن يكون قد دخل طور الإنتاج في هذه المرحلة.

ودعا الاتحاد كافة الأطراف، وخاصة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (ETAP)، إلى الوفاء بالتعهدات الواردة بمحضر 5 نوفمبر 2020 المتعلق باتفاق الكامور، والعمل على تذليل الصعوبات القائمة وإيجاد حلول عاجلة للإشكاليات العالقة، بما يضمن استكمال إنجاز المشروع في أفضل الظروف.

واختتم الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين بيانه بالتأكيد على تمسّكه بدور الاتحاد العام التونسي للشغل كهيكل "حر ومستقل وديمقراطي ومناضل"، وفق ما ورد في نص البيان.

اتفاق جديد بشركة أكوال ماطر ببنزرت يحقق مكاسب لفائدة العاملات والعمال

شهدت شركة أكوال ماطر ببنزرت، اليوم الجمعة 17 أفريل 2026، توقيع اتفاق بين النقابة الأساسية والإدارة العامة للمؤسسة، أسفر عن جملة من المكاسب الاجتماعية لفائدة العاملات والعمال، في إطار مواصلة الحوار الاجتماعي وتعزيز حقوق الشغالين.

وينصّ الاتفاق على تمتيع الأعوان بمنحة العيد بقيمة 500 دينار خام، إلى جانب إقرار تسبقة خاصة بالعيد تُقدّر بـ1000 دينار، بما يساهم في تحسين القدرة الشرائية للعمال ومساعدتهم على مجابهة المصاريف الموسمية. كما تضمّن الاتفاق إسناد منحة لباس الشغل بقيمة 250 دينار خام، في خطوة تهدف إلى دعم ظروف العمل وتحسينها داخل المؤسسة.

ويأتي هذا الاتفاق تتويجًا لنضالات العمال وتمسّكهم بحقوقهم المشروعة، في ظل دور النقابة الأساسية في التفاوض والدفاع عن مصالح منظوريها، ضمن إطار الاتحاد العام التونسي للشغل.

ويُعدّ هذا المكسب محطة جديدة في مسار تعزيز الحقوق الاجتماعية داخل المؤسسة، وسط تأكيد متواصل على أهمية العمل النقابي في تحقيق التوازن بين مصلحة المؤسسة وحقوق العاملين.

شارة حمراء ثم إضراب:

الفرع الجامعي للنقل بالمنستير يدين الاعتداء على سائق بشركة النقل بالساحل و يدعو إلى فتح تحقيق عاجل

عبّر أعضاء الفرع الجامعي للنقل بالمنستير، المجتمعون يوم الإثنين 20 أفريل 2026 بدار الاتحاد الجهوي للشغل، عن إدانتهم الشديدة للاعتداء الذي استهدف سائقًا بشركة النقل بالساحل فرع جمال، بعد تعرضه لطعنة على مستوى البطن أثناء أدائه لواجبه المهني.

واعتبر النقابيون أن ما تعرض له السائق، حبيب النوري، يمثل "فعلًا إجراميًا جبانًا"، مؤكدين رفضهم القاطع لتنامي مثل هذه الاعتداءات التي تستهدف أعوان قطاع النقل أثناء مباشرتهم لعملهم.

كما عبّروا عن استنكارهم لما وصفوه بصمت الإدارة العامة لشركة النقل بالساحل إزاء ما يشهده القطاع من تجاوزات يومية في حق الأعوان، معتبرين أن غياب التفاعل الجدي مع هذه الحوادث من شأنه أن يزيد من حالة الاحتقان داخل القطاع.

ودعا المجتمعون السلطات الجهوية والمركزية إلى التدخل العاجل وفتح تحقيق جدي في ملابسات الحادثة، مع ضرورة تتبع المسؤولين عنها ومحاسبتهم، بهدف وضع حد لمثل هذه الاعتداءات قبل تفاقمها.

وفي السياق ذاته، أعلن الفرع الجامعي للنقل بالمنستير عن مساندته المطلقة واللامشروطة لكافة الأعوان، محذرًا من تداعيات استمرار هذه الاعتداءات، وما قد ينجر عنها من تطورات على مستوى القطاع في حال عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة العاملين.

نابل :

ندوة لنقابات المالية والتخطيط يوم 25 أفريل الجاري

ينظم المكتب التنفيذي للإتحاد الجهوي للشغل بنابل والفرع الجامعي للمالية ندوة إطارات نقابية بالنقابات الأساسية للقطاع وذلك يوم السبت 25 أفريل 2026 على الساعة العاشرة صباحا 10.00 بمقر الإتحاد الجهوي وبحضور الجامعة العامة.

ومن المنتظر أن يتدارس نقابيات ونقابيو القطاع مختلف الملفات المهنية والاجتماعية العالقة واتخاذ الإجراءات النضالية اللازمة لحلحلة الأوضاع.

اجتماع عامّ في الاتّحاد المحلّيّ للشّغل بالرّقاب والسّعيدة حول الوضع النقابي العام والأوضاع في الجهة

انعقد يوم الاحد 19 افريل 2026 اجتماع عام باشراف الاتّحاد الجهويّ للشّغل بسيدي بوزيد وبحضور أعضاء النّقابات الأساسيّة وعدد من شغيلة جهتي الرقاب والسعيدة بمقر الإتحاد المحلي.

وكان اللقاء مناسبة للتطرق لعديد المسائل والقضايا التي تخص الوضع النقابي العام ومشاكل الحق النقابي والتنقيحات التي اقرها المؤتمر الوطني الاخير وحملة الانخرطات إلى جانب الوضع العام بالبلاد والجهة.

صفاقس:

نقابات الصناعات الغذائية والتجارة والسياحة تتدارس الزيادات في الأجور وملف الانخراطات

بإشراف من الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس وبحضور الجامعة العامة للصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والفرع الجامعي، التأم اجتماع للإطارات النقابية للقطاعات المذكورة يوم الخميس 16 أفريل 2026 بدار الاتحاد بالجهة.

اللقاء تناول بالدرس الوضع العام بالبلاد والوضع النقابي الوطني والقطاعي إلى جانب ملف الزيادات في الأجور بعنوان 2025 وملف حملات الانخراط والاستعداد للإحتفال بذكرى عيد العمال يوم غرة ماي.

نابل:

نقابات الصناعات الغذائية والسياحة والتجارة تناقش أوضاع منظوريها وتتدارس حملة الانخراطات

التأمت ندوة اطارات نقابية لقطاع الصناعات الغذائية والسياحة والتجارة و الصناعات التقليدية بنابل يوم الإثنين 20 افريل 2026 تحت اشراف الأخ حاتم بن رمضان كاتب عام الإتحاد الجهوي للشغل بنابل و بحضور الإخوة محمد البركاتي و غيث النفطي و سامي الرياحي نجيب الجويني عن الجامعة العامة للصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية.

في هذا اللقاء تم نقاش عددا من الملفات من أبرزها أوضاع القطاع جهويا و وطنيا وحملة الانخراطات والتحضير لغرة ماي.

الكاف:

الكتاب العامون للنقابات الأساسية والفروع الجامعية يناقشون الوضع الداخلي وملف الانخراطات

التأمت ندوة اطارات نقابية لقطاع الصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية بنابل يوم الإثنين 20 افريل 2026 تحت اشراف الأخ حاتم بن رمضان كاتب عام الإتحاد الجهوي للشغل بنابل وبحضور الإخوة محمد البركاتي وغيث النفطي وسامي الرياحي نجيب الجويني عن الجامعة العامة للصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية.

في هذا اللقاء تم نقاش عددا من الملفات من أبرزها أوضاع القطاع جهويا و وطنيا وحملة الانخراطات والتحضير لغرة ماي.

القصرين :

تواصل احتجاجات أعوان وإطارات ديوان تنمية الوسط الغربي

لليوم التاسع على التوالي، تتواصل التجمعات الاحتجاجية لأعوان واطارات ديوان تنمية الوسط الغربي على نيل وتحقيق مطلبهم الوحيد وهو تدارك وتصحيح الاخلال في نظام التأجير وتسوية وضعية اجورهم بحضور أعضاء المكتب الجهوي للإتحاد بالقصرين والفرع الجامعي للتخطيط والمالية.

توزيع المسؤوليات صلب نقابة عملة التعليم العالي بمؤسسات جامعية بجهة تونس

تمّ يوم الثلاثاء 21 افريل 2026 بالاتحاد الجهوي للشغل بتونس توزيع المسؤوليات بين أعضاء النقابة الأساسية لعملة التعليم العالي بالمطعم الجامعي بسيدي بوسعيد وجامعة قرطاج والمدرسة التونسية للتقنيات بالمرسى ومعهد الدراسات العليا التجارية بقرطاج والمعهد التحضيري للدراسات العلمية والتقنية والمطعم الجامعي بقرطاج تحت إشراف الأخوة منير الشعري ورياض غرس الله وعضوي المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتونس وقد أفرزت هذه العملية التركيبة النقابية التالية :

بلال الصولي — كاتب عام

أعضاء : منذر العوني، سامي النوادي، ألفة الشريف، سلمى العبيدي، ماهر الطرابلسي، الفاضل المحجوبي.

الأخ السيد السبوعي:

الاستغلال وانعدام الرقابة تسببت في وفاة عامل في مقاطع الهوارب

قالت مصادر نقابية مطلعة في جهة القيروان ان مقاطع الهوارب شهدت اليوم الإثنين ظهرا وفاة عامل اثر انقلاب حفارة خلال العمل.

ومن المؤسف ان محاولات لم تفلح في اسعافه. وقال الأخ السيد السبوعي الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بالقيروان ان الحادثة الأليم جاء نتيجة الإهمال في جوانب الصحة والسلامة المهنية وهو ما نبه اليه الاتحاد الجهوي أكثر من مرة.

وقال ان السلط الجهوية والوطنية لم تلتفت الى تلك الصيحات التي أطلقها العمال والنقابيون.

واعتبر الأخ السبوعي انه المؤسف ان العامل المتوفى يعمل في اطار عقود شغل غير قانوني تم من خلاله استغلال حاجة الفقيد الى العمل وتوفير مصدر رزق.

واعتبر السبوعي ان الاستغلال في المقاطع لا يتوقف وسط تجاهل التفقدية ومصالح الرقابة في الجهة.

في مجلس جهوي:

نقابيو القيروان يؤكدون على وحدة الصف والحوار الشفاف والعمل على استعادة دور المنظمة

احتضن مقر الاتحاد الجهوي للشغل بالقيروان يوم السبت 18 افريل 2026 مجلس جهوي لتدارس الأوضاع النقابية وطنيا وجهويا ولتدارس مسالة الانخراطات وتعزيز الانتساب والتفاعل مع مخرجات الهيئة الادارية الوطنية.

واعتبر الاخوة النقابيون ان اغلاق باب الحوار من طرف الحكومة يمثل ضربا للعمل النقابي يهدف الى انهاء العمل النقابي ودعا الاخوة النقابيون الى مزيد العمل على دعم صورة الاتحاد واشعاعاه معتبرين ان الوحدة النقابية ضرورية. وشددوا على ان النقاش الشفاف والواضح بين النقابيين من شانه تعزيز وحدة الصف النقابي الذي تحتاجه المنظمة في هذا الظرف كما من شانه في إنجاح المهام الموكلة الى هياكل الاتحاد.

وقال الأخ السيد السبوعي الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بالقيروان ان الاتحاد الجهوي حريص على توعية هياكل الاتحاد بواقع المنظمة وعلى ترسيخ القناعة في دور الاتحاد معتبرا ان المطروح الان هو مزيد اسهام النقابيين في دعم اشعاع الاتحاد والتفاف الهياكل حوله ورفع حجم الانتساب من اجل استرجاع دور ومكانة الاتحاد.

وبين الأخ السبوعي انه نقل الى النقابيين اهم مخرجات الهيئة الإدارية الوطنية وقال ان النقاش والنقد داخل الأطر متاح ودائم وضروري من اجل تطوير الأداء النقابي. وقال ان الجهة تدعم كل خيار نضالي قطاعيا وجهويا مشيرا الى ان الاخوة النقابيين في الجهة حريصون على تنفيذ خطة انتساب ومنفتحون على كل الحلول التي تمكن المنظمة من الخروج من وضعها الصعب.

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية لأعوان الصندوق الوطني للتأمين على المرض بسوسة

انعقد يوم الثلاثاء 21 افريل 2026 مؤتمر النقابة الأساسية لأعوان الصندوق الوطني للتأمين على المرض بجهة سوسة وقد أسفرت النتيجة عن فوز التشكيلة التالية :

– وفاء القفصي : كاتب عام

أعضاء : رمزي حميد، إيناس بية الشطي، سالم العربي، أشواق محجوب، مبروك جعفر ويامن الكامل.

الهياكل النقابية ببرج العامري والمرناقية تتداول الوضع الوطني والنقابي وحملات الانخراط

اشرف الاتحاد الجهوي للشغل بمنوبة يوم الأحد 19 افريل 2026 على اجتماع بالهياكل النقابية المحلية بدعوة من الاتحاد المحلي بالمرناقية برج العامري. وكان اللقاء مناسبة لنقاش الوضع العام بالبلاد والوضع النقابي العام والجهوي والمحلي.

كما تدارست الهياكل النقابية الحاضرة حملات الانخراط 2026 والتحضير لغرة ماي 2026.

إتحاد منوبة ينظم حملة انخراطات موجهة لأعوان أسلاك التعليم العالي

دعا المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بمنوبة وكافة نقابات أسلاك التعليم العالي من أساتذة وموظفين وعملة كافة منظوريهم إلى المشاركة في حملة الإنخراط 2026 لفائدة الإتحاد العام التونسي للشغل بمراكز العمل.

وستكون الحملة بهذه الأسلاك حسب الرزنامة التالية :

	المؤسسات	التاريخ	التوقيت
1	جامعة منوبة	24 أفريل 2026	10 صباحا
2	الحي الجامعي بمنوبة و مطعم ابن زيدون	24 أفريل 2026	10 صباحا
3	المعهد العالي لفنون المتيمديا	28 أفريل 2026	10 صباحا
4	معهد الصحافة و علوم الأخبار و المعهد العالي للتوثيق	28 أفريل 2026	10 صباحا
5	المدرسة العليا للعلوم و تكنولوجيات التصميم	28 أفريل 2026	10 صباحا
6	كلية الاداب بمنوبة و المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر	29 أفريل 2026	10 صباحا
7	المعهد العالي للمحاسبة و المدرسة العليا للتجارة و المدرسة الوطنية لعلوم الإعلامية	29 أفريل 2026	10 صباحا
8	المعهد العالي للرياضة بقصر السعيد	30 أفريل 2026	10 صباحا
9	مركز النشر الجامعي و مركز حساب الخوارزمي	30 أفريل 2026	10 صباحا

جندوبة:

تدارس الوضع المهني والاجتماعي لأعوان السكك الحديدية

اجتمع يوم السبت 18 أفريل 2026 المكتب التنفيذي للإتحاد الجهوي للشغل بجندوبة بأعضاء النقابة الأساسية للسكك الحديدية بمقر الاتحاد بالجهة.

خلال اللقاء تم التداول في الوضع المهني والاجتماعي بالشركة وأهم المشاكل العالقة، علاوة على تدارس إنجاح حملة الانخراطات.

اتحاد جندوبة يحيي اليوم العالمي للشباب المناهض للامبريالية

ينظم الاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة تظاهرة ثقافية بمناسبة اليوم العالمي للشباب المناهض للامبريالية الموافق ل 24 افريل من كل سنة، وذلك في إطار الموقف المبدئي للاتحاد العام التونسي للشغل الداعم لنضالات الشعب الفلسطيني و مقاومته الباسلة ووفاء لدماء الشهداء.

التظاهرة ستنتظم يوم السبت 25 أفريل 2026 على الساعة العاشرة صباحا (10:00) بمقر الاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة، وسيؤثثها الدكتور عابد الزريعي ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تونس و الدكتور محمد بشير الرازقي، دكتور في التاريخ المعاصر بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بجندوبة.

في جهة تونس :

ندوة إطارات نقابية بقطاع التكوين المهني والتشغيل يوم 21 افريل الجاري

علمت جريدة الشعب ان المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتونس سيشرف على ندوة بكافة النقابات الأساسية التابعة لقطاع التكوين المهني والتشغيل بالجهة وذلك صباح يوم الثلاثاء، 21 أفريل 2026 بمقر الإتحاد الجهوي.

ومن المنتظر ان تتدارس ندوة الإطارات النقابية مختلف الملفات المهنية والاجتماعية العالقة لأعوان واطارات القطاع واتخاذ الإجراءات النضالية اللازمة لحلحلة مسار التفاوض.

القصرين :

اجتماع للكتاب العامين للاتحادات المحلية والفروع الجامعية يوم 26 أفريل الجاري

علمت جريدة الشعب، ان المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بالقصرين سيشرف صباح يوم الأحد 26 أفريل 2026 الجاري على اجتماع بالكتاب العامين للاتحادات المحلية والكتاب العامين للفروع الجامعية بدار الاتحاد بالجهة.

ومن المنتظر ان تتدارس الإطارات النقابية عددا من الملفات والقضايا التي تتعلق بالوضع النقابي العام والجهوي.

مستشفى منزل بورقيبة :

رغم النجاحات الطبية، لم يحصد الأعوان غير الجحود والحيف

ندّدت النقابة الأساسية بالمستشفى الجهوي بمنزل بورقيبة بكل أشكال الحيف والتجاوزات التي يتعرضون لها، وطالبوا بوضع حد لها فورًا. كما رفضت النقابة في بيان المحاباة في النقل والتعيينات، وكل الإجراءات التعسفية والعقوبات الجائرة، محملة الإدارة الجهوية للصحة ببنزرت وإدارة المستشفى كامل المسؤولية في تأزيم الوضع.

النقابة طالبت ايضا بكشف الحقيقة كاملة في ملف المحروقات ومحاسبة كل من يثبت تورّطه، ودعت الأعوان إلى رصّ الصفوف والاستعداد لخوض كل الأشكال النضالية المشروعة دفاعًا عن حقوقهم.

جحود رغم النجاحات الطبية

وكشفت النقابة الاساسية ان هذا الوضع المتردي الذي يواجهه الاعوان متواصل رغم النجاحات الطبية التي يحقّقها المستشفى الجهوي بمنزل بورقيبة، وآخرها ما شهده قسم القلب من إجراء أوّل عملية دقيقة لتركيب دعامة للأبهر الصدري النازل، والتي تُوّجت بنجاح رغم محدودية الإمكانيات البشرية والتقنية.

ورغم ذلك فالإطار الصحي مصر على رفع التحدّي وتقديم خدماته بكفاءة عالية في مختلف الأقسام، وفي ظروف صعبة وقاسية.

وابرزت النقابة الاساسية أنّ هذه النجاحات قابلتها أوضاع اجتماعية متوتّرة يسودها الحيف والظلم والمحسوبية، لافتة الى تسجيل خرق واضح لمبادئ الشفافية عبر تجاوز لجنة النقل وقائمات الانتظار، واعتماد النقل بالمحاباة على حساب أعوان ينتظرون منذ سنوات، إلى جانب التعيينات التي تتمّ على أساس الولاءات والصداقات لا الكفاءة، وحرمان الشغالين من أبسط حقوقهم ومنحهم المستحقّة.

النقابة اضافت ان نهج التسويف والمماطلة تواصل من قبل

الإدارة الجهوية للصحة ببنزرت في التعاطي مع ملف الوادادية، مما عطّل صرف منحة العيد وزاد في تأزيم الأوضاع الاجتماعية، بالتوازي مع تعطيل بقية المستحقات من قبل إدارة المستشفى الجهوي بمنزل بورقيبة (منحة الحليب، العطل الرسمية، زيّ الشغل، العمل الليلي...).

كما تحوم شبهات جدّية حول ملف المحروقات في ظلّ غياب الشفافية وسوء التصرّف، وهو ما استوجب فتح تحقيق إداري وعدلي، في وقت تواصل فيه الإدارة انتهاج سياسات ارتجالية، كان آخرها تسليط عقوبة جائرة على أحد الأعوان لرفضه أن يكون شاهد زور أو كبش فداء في هذا الملف، في استهداف مباشر لكل صوت حرّ ورافض، ومحاولة لفرض منطق الولاء والخضوع، وفقا لما اوردته النقابة الأساسية، والتي اكدت ان ما يحدث ليس معزولًا، بل يندرج ضمن واقع من الهيمنة البيروقراطية التي تستهدف ضرب حقوق الشغالين ومكتسباتهم، في مقابل تمسّكهم المشروع بحقوقهم وكرامتهم.

كما اكدت ايضا أنّ ما تحقّق من تدعيم للمستشفى، سواء على مستوى الإطارات الطبية أو التجهيزات، رغم محدوديته، لم يكن منّة من أي جهة، بل هو ثمرة نضالات وتحركات أعوان المستشفى الجهوي بمنزل بورقيبة والتفافهم حول نقابتهم الأساسية للصحة، وما رافق ذلك من محاضر اتفاق والتزامات مع سلطة الإشراف والجهات المعنية.

صبري الزغيدي

شارة حمراء ثم إضراب:

تصعيد نقابي في القطاع الصحي بجربة

تشهد المؤسسات الصحية بجربة حالة من التوتر المتصاعد، بعد دخول الإطارات الطبية وشبه الطبية في تحركات احتجاجية انطلقت بحمل الشارة الحمراء، في خطوة أولى تنبيهية، قبل المرور إلى تنفيذ إضراب حضوري مبرمج يوم 29 أفريل 2026.

ويأتي هذا التصعيد على خلفية ما تعتبره النقابة الأساسية للصحة بجربة تدهورًا متواصلاً في ظروف العمل، خاصة بالمستشفى الجهوي الصادق المقدم، في ظل نقص حاد في الموارد البشرية والتجهيزات الأساسية، وهو ما انعكس سلبًا على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

وقد أكدت البرقية الصادرة بتاريخ 16 أفريل 2026 أن تحرك الشارة الحمراء، الذي انطلق منذ 9 مارس، كان بمثابة رسالة إنذار إلى السلط المعنية من أجل التدخل العاجل ومعالجة الإخلالات القائمة، غير أن غياب التفاعل الجدي دفع نحو مزيد من التصعيد.

كما شددت الهياكل النقابية على تمسكها بالدفاع عن المرفق العمومي للصحة وعن حقوق العاملين به، محذّرة من خطورة استمرار الوضع الحالي دون حلول عملية، في ظل تزايد الضغط داخل المؤسسات الصحية.

ومن المنتظر أن يشمل الإضراب كافة أعوان الصحة الأساسية، مع ضمان الحد الأدنى من الخدمات الاستعجالية، في انتظار ما ستسفر عنه هذه التحركات من ردود فعل رسمية قد تفتح باب الحوار .

إتحاد الشغل بجرجيس يعبّر عن قلقه من تردي الوضع الصحي ويطالب بإصلاحات عاجلة وشاملة

الاتحاد المحلي للشغل بجرجيس عبّر عن قلقه من تدهور الوضع الصحي في الجهة رغم جهود الإطار الطبي، داعياً إلى إصلاحات عاجلة. طالب بترفيع تصنيف المستشفى الجهوي، وتوفير اختصاصات طبية مفقودة، ومعالجة النقص في الموارد البشرية وخاصة أعوان الدعم والإطارات الطبية.

كما شدّد على ضرورة تحسين البنية التحتية، عبر استكمال مشاريع معطلة مثل توسعة قسم الاستعجالي والقطب الصحي، وتحديث التجهيزات ومنظومة التكييف. ودعا أيضاً إلى ضمان توفر الأدوية وتحسين وسائل العمل.

وفي الختام، حمّل السلطات مسؤولية تهميش القطاع الصحي، ملوّحاً بالتصعيد النضالي دفاعاً عن حقوق العاملين وحق المواطنين في خدمات صحية أفضل.

نابل:

تجمع احتجاجي ناجح لأعوان مستشفى محمد التلاتلي

تجمع يوم الاثنين 20 أفريل 2026 عدد محترم من اعوان مستشفى محمد التلاتلي بنابل بداية من الساعة 10:00 إلى الساعة 11:00 صباحًا بفضاء المؤسسة وذلك للتعبير عن رفض كل أشكال العنف المسلط على أعوان الصحة والمطالبة بتوفير الحماية اللازمة داخل المستشفى وتطبيق القانون ضد المعتدين.

المحتجات والمحتجون رفعوا شعارات تستنكر تكرار حوادث الاعتداء بالعنف اللفظي والمادي على أعوان وإطارات الصحة أثناء أداء واجبهم المهني، وما خلفه ذلك من حالة احتقان وغضب في صفوف العاملين. وادان المشاركات والمشاركون في التجمع الاحتجاجي هذه الاعتداءات المتكررة التي تمس من كرامتهم وتهدد سلامتهم الجسدية والنفسية، مؤكدين تمسكهم ببيئة عمل آمنة. للاشارة، فاحتجاجات الاعوان لم تمنع من ضمان الحرص على تأمين الحد الأدنى من الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

صبري الزغيدي

نقابة مستشفى الحبيب بوقطفة ببنزرت

دعوة الإدارة إلى التروي في ملف الايام التعويضية وراحة العمل الليلي

التأم اجتماع بين إدارة المستشفى الجامعي الحبيب بوقطفة ببنزرت من جهة، والسادة والسيدات النظار من جهة أخرى للنظر في مسألة الأيام التعويضية التي تتجاوز عدد ساعات العمل القانونية وكذلك راحة العمل الليلي.

وبطلب من الأعوان المجتمعين مع المكتب النقابي للنظر في هذه المسألة غير الواضحة بشكل دقيق، فقد دعا المكتب النقابي الإدارة العامة إلى التروي والتمحيص قبل اتخاذ أي قرار حفاظا على الاستقرار الاجتماعي وذلك بتشريك الطرف الاجتماعي في حوار جدي من أجل ضمان حقوق أعوان و إطارات الصحة بالمستشفى. كما شدد المكتب النقابي على ضرورة ان تتراجع الإدارة عن اتخاذ إجراءات متسرعة دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق أعوان وإطارات الصحة و دون تشريك الطرق النقابي، مؤكدا انفتاحه على الحوار لإيجاد حلول تشاركية لتقليل منسوب التوتر داخل محيط العمل، وعبر في الوقت ذاته عن استعداده لخوض كافة الأشكال النضالية المشروعة للدفاع عن منظوريه.

NOVACT
Noviolència
Nonviolence
اللاعنف

https://novact.org

Tunis, Le 22/04/2026

Déclaration des financements étrangers

L'Institut Novact de Nonviolence (NOVACT), bureau Tunisie, est une filiale d'une association étrangère basée en Espagne, indépendante et sans but lucratif, qui a pour mission, en Tunisie, de contribuer à la prévention de toutes les formes de violence et de promouvoir la cohésion sociale.

Pour financer ses activités en Tunisie, le bureau de Tunis a reçu une subvention étrangère, versée en numéraire, considérée comme privée, et transférée par notre siège de Barcelone :

1. Un montant de 138 721,049 TND, le 14/04/2026

Ces subventions permettent de financer les activités suivantes :

- Accompagner les activités culturelles et artistiques pour la cohésion sociale en Tunisie
- Promouvoir des échanges qui visent à prévenir toutes les formes de violences
- Couvrir les charges courantes du bureau de Tunis.

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
ولاية المنستير - بلدية عميرة التوازرة

اعلان بتة عمومية بالإشهار والمزاد العلني للتفويت في منقولات زال الانتفاع بها

يتشرف المكلف بتسيير شؤون البلدية وإدارتها بإعلام العموم أن بلدية عميرة التوازرة تعتزم إجراء بته عمومية بالاشهار والمزاد العلني للمرة الأولى (الة تراكس) وللمرة الثانية (سلم يدوي لتصليح التنوير العمومي ومحراث صغير الحجم (وذلك يوم الثلاثاء 12 ماي 2026 على الساعة العاشرة صباحا بالمستودع البلدي لبيع منقولات زال الانتفاع بها حسب بيانات الجدول التالي :

ع/ر	بيان الفصل	الحالة	الكمية	تاريخ ومكان البتة	السعر الافتتاحي (د)	الضمان الوقتي (10 %) من السعر الافتتاحي (د)
01	آلة تراكس رقم التسجيل م خ 11344 (للمرة الأولى)	سيئة	01	يوم الثلاثاء 12 ماي 2026	10.000	1000
02	سلم يدوي لتصليح التنوير العمومي (للمرة الثانية)	سيئة	01		400	40
03	محراث صغير الحجم (للمرة الثانية)	متوسطة	01		300	30

فعلى الراغبين في المشاركة في البتة والذين لم تتخلد بذمتهم ديون لفائدة الدولة والجماعات المحلية وليس لهم سوابق عدلية تقديم ملف ترشحهم في البتة في ظرف مغلق قبل نهاية الحصة الإدارية ليوم الجمعة 08 ماي 2026 يكتب عليها المشاركة في البتة العمومية للتفويت في منقولات زال الانتفاع بها تتضمن وجوبا الوثائق التالية :

- مطلب باسم السيد المكلف بتسيير شؤون بلدية عميرة التوازرة وإدارتها.
- بطاقة إرشادات معرف بالإمضاء عليها يقع تسلمها من المصلحة الفنية.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية .
- وصل دفع التسبقة بعنوان الضمان الوقتي 10% من السعر الافتتاحي مسلم من القابض البلدي بالمكنين
- نسخة من شهادة الإبراء مسلمة من القباضة المالية بمقر إقامة الراغب في المشاركة في البتة .
- لا يمكن المشاركة في البتة إلا للّذين صرحت لجنة التبتيت بقبول ملفات ترشحهم (الذين قدموا الوثائق المطلوبة تامة الموجب).
- يمكن المشاركة في فصل أو أكثر من الفصول الواردة بالإعلان على أن يتم تضمين ذلك بالمطلب ودفع الضمان الوقتي في شانها .
- رفع الأثاث مباشرة اثر انتهاء عملية التبتيت وبعد دفع مبلغ التفويت كاملا من قبل المفوت (آخر مزايد) أو على حسابه الخاص.
- تحتفظ البلدية بحق عدم إتمام البتة عند الاقتضاء إذا ما اعتبرت لجنة التبتيت أن الثمن المقترح من قبل آخر مزايد غير مثمر.
- يمكن للراغبين في المشاركة معاينة المنقولات موضوع التبتيت كل يوم من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة منتصف النهار من كل يوم ما عدى أيام الأحاد والعطل الرسمية.
- يتولى المشارك الفائز في البتة خلاص كامل المبلغ اثر انتهاء عملية البيع حسب التراتيب الجاري بها العمل مع زيادة 10 % من الثمن النهائي بعنوان مصاريف .
- ولمزيد الإرشادات يمكن الاتصال بمقر البلدية أثناء التوقيت الإداري أو الاتصال بالرقم التالي: 73407107.

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية - بلدية عين دراهم

إعلان طلب عروض 2026/03 للمرة الثانية
الإجراءات عبر منظومة الشراء العمومي على الخط (تونابس)

الموضوع : إنجاز أشغال تهيئة وتعبيد طرقات وتصريف مياه الأمطار ببلدية عين دراهم وفقا للجدول التالي

القسط	المشروع	التأهيل	الضمان الوقتي
قسط عدد 01 للمرة الثالثة	تعبيد طرقات بوسط المدينة برنامج 2022	ط 0 صنف 1 أو أكثر ط 2 صنف 2 أو أكثر ط ش م 0 صنف 1 أو أكثر	6.500.000
قسط عدد 02	تعبيد طريق عين ميزاب السفلي	ط. 0. صنف 1 أو أكثر. ط. 2. صنف 1 أو أكثر ط.ش.م 0 صنف 1 أو أكثر.	3000.000

تحميل طلب العروض	تكون المشاركة عبر منظومة الشراءات العمومية على الخط TUNEPS وتحميل كراس شروط مجانا عبر المنظومة
مكونات الملف	1 يتكون العرض من - الظرف المحتوي على الضمان الوقتي ونظير من السجل التجاري ونسخة مطابقة للأصل من قرار المصادقة أو التأهيل (ترسل خارج الخط) يقع تضمين الضمان الوقتي ونظير من السجل التجاري ونسخة مطابقة للأصل من قرار التأهيل في ظرف مغلق ويرسل باسم السيد كاتب عام بلدية عين دراهم مع عبارة لا يفتح تكميلات لطلب العروض عدد 03 - 2026 الخاص بمشروع تعبيد طرقات ببلدية عين دراهم عن طريق البريد مضمون الوصول أو السريع أو عن طريق التسليم مباشرة لدى مكتب الضبط ومقابل وصل إيداع مقر بلدية عين دراهم شارع الحبيب بورقيبة 8130 عين دراهم قبل أخر اجل لقبول العروض. - الملف الإداري يرسل على الخط). - الملف الفني يرسل على الخط). - العرض المالي يرسل على الخط). يجب تحميل وإرسال العرض الفني والعرض المالي وجوبا عبر منظومة الشراء العمومي على الخط «تونابس» (www.tuneps.tn) قبل تاريخ آخر أجل لقبول العروض.
تاريخ وساعة آخر أجل لقبول العروض	يوم 2026/05/22 على الساعة (10:00) يغلق في نفس اليوم ونفس الساعة باب الترشحات آليا بالنسبة للمشاركة عبر منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS .
تاريخ وساعة جلسة فتح العروض	تفتح الظروف الواردة خارج الخط والعروض الواردة وفق الاجراء على الخط في جلسة علنية بمقر بلدية عين دراهم يوم 2026/05/22 على الساعة (10:30)
صلوحية العروض	120 يوما ابتداء من اليوم الموالي لأخر اجل لقبول العروض
استيفاء الوثائق	تتم عن طريق منظومة tuneps دعوة المشاركين إلى استيفاء وثائقهم المنقوصة في اجل ثمانية أيام من تاريخ الإعلان عن نتائج فتح العروض.
المزيد الارشادات	الاتصال بالمصلحة الفنية لبلدية عين دراهم على الرقم: 78655801

عمران المقدّمي.. «عرجون» قفصة الذي أزهر في «إصبع الجليل»

«1988 من أرض قفصة يزهر في أرض فلسطين، الشهيد عمران المقدمي، رمل قفصة يعشق نخلته الحالمة، ويهيؤها دائماً للفرح، ولذا حين أينع عرجون عمران ممتلئاً بالبلح، أرسلته جراح النخيل ليصبح إصبعا في الجليل خاتم الدم والوردة الحاكمة... قالت الأرض للجمرة الحجرية: لا يموت الشهيد، لن يموت الشهيد! فله دائماً جولة قادمة!»
(الشاعر آدم فتحي / مجموعة الحمائم البيض)

تُعلّمنا دروس التاريخ أن الأوطان لا تُقاس بمساحاتها الجغرافية ولا بحدودها المسطرة على خرائط الاستعمار، بل تُقاس باتساع وجدانها القومي ليشمل عمق التزامها بالقضايا الإنسانية العادلة . وفي هذا المسار، لم تكن تونس يوماً مجرد رقعة مستكينة على ضفاف المتوسط، بل كانت ولا تزال شرياناً نابضاً يضخ دماء أبنائه في أوردة الجسد العربي المتهالك، واصطفافاً مبدئياً لا يقبل المساومة حين تنتهك مقدساته و قيمه . فالعلاقة بين تونس وفلسطين تتجاوز حدود التضامن العاطفي لتلامس تخوم الوحدة العضوية؛ وحدةٌ صاغتها بنادق المتطوعين الأوائل، وعُمّدت بنجيع الشهداء الذين تركوا أمان قراهم الوادعة ليعانقوا صقيع الجبهات.

في قلب هذه الملحمية، ينتصب اسم عمران بن الكيلاني المقدّمي كشاهد عيان على عصر البطولة، وكصيحة حق مدوية في وجه الانكسار. لم يكن هذا الفتى القفصي مجرد رقم يُضاف إلى لوائح الفدائيين، بل كان «ظاهرة» تلخص عنفوان الطبقة الشغيلة التونسية، ومثالاً ساطعاً للمثقف العضوي، والعسكري المحترف، والابن البار الذي صاغ وصيته بمداد من نور.

الجذور.. «المظيلة» منبت العرق والفكرة

في أقصى الجنوب الغربي التونسي، حيث تعانق الشمس صخور الحوض المنجمي، وحيث يُستخرج الفسفاط بعرق الجباه السمراء، تقع معتمدية «المظيلة». مدينة لا تعترف بالرخاء الزائف، بل تصوغ أبناءها على قسوة الطبيعة وصلابة المبادئ. هناك، في عام 1962، أبصر عمران النور في كنف عائلة تشبعت بقيم النضال الوطني.

والده، المرحوم «الكيلاني»، لم يكن رجلاً عادياً؛ بل كان من طليعة المناضلين الذين قارعوا الاستعمار الفرنسي. في هذا البيت، لم تكن حكايات المساء تدور حول أساطير الغيلان، بل كانت تسرد بطولات «الفلاقة» ومعارك الجبال. ورث عمران عن أبيه وشقيقه الأكبر «رشيد» جينات الرفض، وتشرّب وعياً مبكراً بأن الكرامة لا تُمنح كمنحة بل تُنتزع انتزاعاً.

كبر الفتى واشتد عوده، وأنهى دراسته الثانوية في مدينته، ليحصل على دبلوم في «التركيب والصيانة الميكانيكية». لم تكن هذه المهنة مجرد مصدر للرزق؛ فالميكانيكي هو طبيب الآلات، يفكك عقدها، ويصلح أعطابها، ويعيد إليها نبض الحياة. هكذا كان عمران يرى وطنه الكبير: آلة ضخمة أصابها عطب الاحتلال والتشرذم، وتحتاج إلى «فنيين» مهرة لإعادة تركيبها على أسس سليمة، ولو تطلب الأمر أن يكونوا هم وقود المحرك.

« الهجرة المقدسة» وتشكّل الوعي العسكري

بعد أن أدى واجبه الوطني العسكري في تونس، وأدرك أن معركته الحقيقية لم تبدأ بعد، حزم عمران حقائبه في عام 1984 متجهاً نحو العاصمة السورية دمشق. كانت الحجة المعلنة هي «مواصلة الدراسة الأكاديمية»، وبالفعل، نال شهادة الباكالوريا هناك والتحق بالجامعة السورية ليتخصص في شعبة «علم النفس».

لكن المدرجات الجامعية لم ترو ظمأه. أيقن أن النظريات السيكولوجية وحدها لا تحرر شبراً من الأرض، فانعطف بمساره نحو الخنادق. انخرط عمران في صفوف «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»، حاملاً الاسم الحركي «أبو خالد».

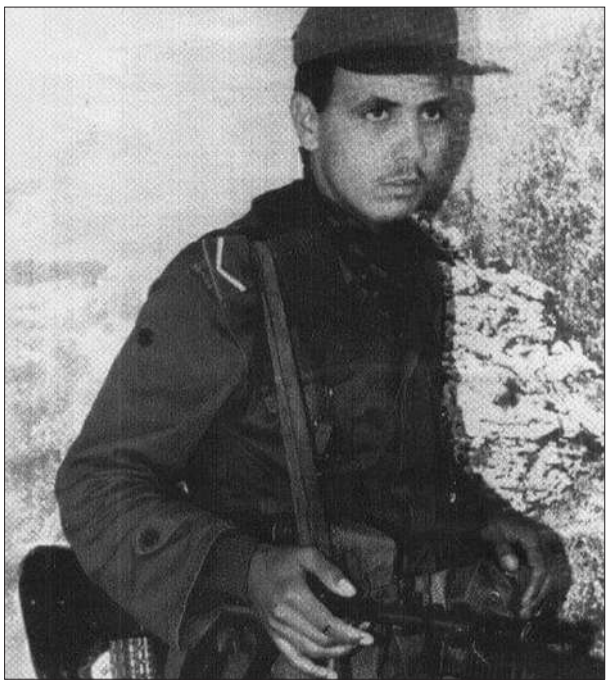

لم يكن عمران متطوعاً هاوياً، بل انخرط في مسار عسكري صارم ومنضبط. تدرج في الرتب العسكرية داخل جيش التحرير التابع للجبهة، بفضل انضباطه، وفطنته، وخبرته التقنية والميكانيكية، حتى وصل إلى رتبة «ملازم أول». أصبح كادراً مهيكلاً، يساهم في التخطيط، ويشرف على التدريب، ويقود المجموعات القتالية.

- وصية عمران للعائلة قبل العملية الفدائية

زلزال سيدي بوسعيد واستفزاز «الشرف» التونسي

في ليل السادس عشر من أفريل 1988، استيقظت تونس على فاجعة زلزلت أركانها. فرقة كوماندوس صهيونية تتسلل إلى شواطئ قرطاج، وتغتال خليل الوزير «أبو جهاد»، الرجل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية، داخل منزله بضاحية سيدي بوسعيد.

لم يكتفِ العدو بجريمة الاغتيال المادية، بل روّجت بعض الأطراف شائعات تدّعي وجود «تواطؤ» أو اختراق أمني تونسي سهّل عملية استدراج القائد الشهيد من الجزائر إلى تونس ليتم اصطياده. هذه الحملة التي طالت «شرف» تونس وسمعة علاقتها بالقضية الفلسطينية، أشعلت ناراً في صدر الملازم أول عمران المقدمي. اعتبر أن الرد لم يعد مجرد واجب قومي روتيني، بل أصبح «قضية شرف» تونسية خالصة، فتقدّم إلى قيادته متطوعاً ومُلحّاً على أن يكون هو شخصياً قائد مجموعة الثأر.

ملحمة «إصبع الجليل».. اعترافات رابين و'حرب' الاثني عشر ساعة

في السادس والعشرين من أفريل 1988، أي بعد عشرة أيام فقط من فاجعة سيدي بوسعيد، انطلقت شرارة الرد. قاد الملازم أول عمران المقدمي (أبو خالد) وحدة فدائية نخبوية، في عملية هجومية نوعية حملت اسم «عملية الشهيد أبو جهاد»، مستهدفة منطقة بالغة التحصين تُعرف بـ «إصبع الجليل».

كانت عقارب الساعة تشير إلى الثانية صباحاً حين انقضّت المجموعة على التحصينات العسكرية الصهيونية. لم تكن مجرد مناوشة ليلية، بل تحولت إلى حرب استنزافية طاحنة من المسافة صفر. وفي هذا السياق التاريخي، يوثّق الصحفي المنجي الخضراوي في مقال له بجريدة «الشروق» (نُشر عام 1996 بمناسبة ذكرى الاستشهاد)، تفاصيل هذا الاشتباك الملحمي، ناقلاً عن وكالة الأنباء الفرنسية (فرانس برس) تقريرها الميداني المذهل الذي جاء فيه:

«لقد شاهد سكان المنطقة حرباً حقيقية استمرت حتى الظهر مع القوات الإسرائيلية التي دفعت بتعزيزات كبيرة إلى أرض المعركة، شارك خلالها الطيران بغارات على الفدائيين».

عشر ساعات متواصلة (من الثانية فجراً وحتى الظهيرة) من لعلعة الرصاص ودوي الانفجارات. وأسفرت المعركة، وفقاً للتقارير الموثق لوكالة فرانس برس، عن مقتل قائد الموقع العقيد الصهيوني «شمويل أديف» (Shmuel Adiv) وإبادة 15 جندياً من قوات الاحتلال، إلى جانب أسر عدد آخر من الجنود.

وأمام هذا الانهيار الميداني الشامل لجيش يدّعي أنه لا يُقهر، وفي سابقة نادرة، أُجبر وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، إسحاق رابين، على تجرع كأس الهزيمة المريرة، معترفاً رسمياً وعلنياً بفداحة الخسائر التي لحقت بقواته النخبوية أمام بسالة المجموعة الفدائية.

ومع انتصاف النهار، وبعد صمود أسطوري أمام الغارات الجوية السجادية، ارتقى الملازم أول عمران المقدمي شهيداً، وعانقت روحه الطاهرة أرواح رفيقيه في الدرب؛ البطلين الفلسطينيين «نضال حسن أبو خميس» و»محمد حمد جودة»، ليزهروا جميعاً كشقائق النعمان في تراب الجليل.

قراءة في وصية الشهيد

قبل أن ينطلق في «جولته قبل الأخيرة «، ترك عمران وديعة ثمينة، أمانةً تاريخية أهدتها عائلته لجريدة «الشعب». وصيته المكتوبة بخط يده؛ رسالة تتجاوز حدود العاطفة لتشكل «مانيفستو» عقائدي.

يكتب عمران بخط أزرق واثق:

«إلى أهلي وإخوتي وأحبتي ورفاقي الأعزاء... أهلي الأحبة لا تعجبوا لأني منذ الصغر طالما كنت أطمح لأخطو في درب الذين مثلا لي أمثلة في درب مسيرة شعبنا وقدرتهما على التضحية والعطاء. لقد أخذت من أبي وأخي رشيد حب التضحية والعطاء وعشق تراب فلسطين الحبيبة، كاجسد قناعتي هذه على أرض الواقع...»

وتصل البلاغة ذروتها حين يخاطب والدته الحنون:

«أمي الحبيبة.. وصيتي إليكِ ألا تحزني ولا تلبسي السواد يوم عرسي، بل زغردي و كبري، ولتنثري الورود في الدروب التي سلكتها... ولا أقول

صورة لعمران المقدمي و الفلسطينيين «نضال حسن أبو خميس» و«محمد حمد جودة» قبل يوم من العملية

الوداع، بل في فلسطين اللقاء.»
لقد ألغى عمران فكرة الموت من قاموسه، وحوّل يوم استشهاده إلى «عرس»، مختتماً بوعد قطعي: «في فلسطين اللقاء»، وموقعاً بـ «ابنكم البار: عمران كيلاني المقدمي».

مقبرة الأرقام وكبرياء الرفض

مارس الكيان الصهيوني ساديته باحتجاز جثمان الشهيد في ما يُعرف بـ «مقابر الأرقام» لعشرين عاماً. وفي عام 2008، أجبرت «عملية الرضوان» كيان الاحتلال على تحرير رفات الملازم أول عمران المقدمي.
تدخلت السلطات التونسية (في عهد بن علي) بعقلية أمنية، وأرادت استلام الجثمان بشروط قمعية: الدفن ليلاً، منع إقامة جنازة، وحظر الحضور النقابي والإعلامي. كان الرد صاعقاً من شقيق الشهيد، المناضل رشيد المقدمي، الذي رفض هذه الشروط المذلة، مطلقاً صرخته التاريخية:
«أخي لم يكن (حرّاقاً) غرق في لامبيدوزا، ولم يكن بائع مخدرات أو مهرباً كي ندفنه خلسة وسرقة في الليل! أخي ضابط وشهيد الأمة والوطن... ولن يدخل أرضها إلا في وضح النهار، مرفوعاً على الأكتاف.»
تم حفظ رفات الشهيد مؤقتاً في «مقبرة الشهداء» بمخيم اليرموك في سوريا، منتظراً يوم الخلاص.

العودة .. ودخول الاتحاد على الخط

ومع سقوط نظام بن علي، انفتحت أبوابُ الوفاء المؤصدة؛ فانبرى الاتحاد العام التونسي للشغل، بصفته الخيمة الوطنية الحاضنة، لتولي ترتيبات استعادة الرفات بالتنسيق الوثيق مع عائلة الشهيد. وفي يوم الأحد، الثامن من أفريل 2012، كان مطار تونس قرطاج الدولي (مطار الحجيج) على موعدٍ مع عناق الأرض لأوفى أبنائها، حين حطّت الطائرة التي تحمل رفات البطل.

- بطاقة طالب

لم تكن تلك اللحظة مأتماً، بل استحال المطارُ والساحاتُ إلى عرسٍ وطنيٍّ مهيب؛ حيث تدافعت الحشود، واختلطت دموع الفخر بصدى الزغاريد المجلجلة التي طلبتها أمه قبل ربع قرن. طاف النعشُ المجلّل بالعلم الوطني، محمولاً على أكتاف رفاق دربه وأبناء فكرته الذين بايعوه على الاستمرار، قبل أن يشدّ الرحال نحو معقله الأول ومسقط رأسه بـ «المظيلة». هناك، دُفن في وضح النهار، في قلب الأرض التي عشقها، ليرقد بسلام «تحت الشمس وفوق السماء»، شاهداً على حقبة لا تموت.
و بذلك يكون قد انضمّ عمران إلى سجلٍ ذهبيٍّ مطرّز بأسماء عشرات الشهداء التونسيين على درب فلسطين، في خارطةٍ جينيةٍ تثبت أن الانتماء يسري في عروق كل مدينة تونسية. فمن جيل الرواد عام 1948 (عبد الحميد الحاج سعيد، محمد التونسي..)، إلى عنفوان الثمانينيات (عبد القادر الجندوبي، ميلود بن ناجح، خالد الجلاصي..)، وصولاً إلى ملاحم التسعينيات (مقداد الخليفي ،سامي الحاج علي ،فيصل الحشايشي، عمر قطاط، رياض بن جماعة، كمال البدري، بليغ اللجمي..) و آخرهم الشهيد المهندس محمد الزواري . هؤلاء لم يكونوا مجرد مقاتلين، بل أسسوا لمدرسةٍ نضاليةٍ عابرة للحدود الوهمية، مدرسةٍ تؤمن بأن وحدة البندقية هي السبيل الوحيد للتحرير.

لم يكن عمران المقدمي أثراً غابراً نندبه، بل «محرّكٌ» قفصيٌّ دائم الدفع في ماكينة المقاومة. و ما سطرته عائلته من إباء وشموخ، وما خطّته يُمناه في وصيته الخالدة، وما أنجزه بسلاحه في «إصبع الجليل»، يمثّل كتلةً صلبةً من القيم المتوارثة التي يجب أن تُدرّس للأجيال الصاعدة. فالجمرة التي أشعلها عمران من قلب المظيلة لا تزال تتقد وهجاً، وكما صدقت نبوءة أمه بزغاريد العودة فوق التراب التونسي، ستصدق نبوءته الكبرى يوماً: «في فلسطين اللقاء».

[بطاقة ذاكرة: هوية لا تمحى]

- الاسم الكامل: عمران بن الكيلاني المقدّمي.
- المسقط والميلاد: معتمدية المظيلة، ولاية قفصة (1962).
- اللقب الحركي والرتبة: أبو خالد - كادر قيادي (ملازم أول) بجيش الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
- تاريخ وساعة الصفر: 26 أفريل 1988 (انطلاقاً من الساعة 02:00 صباحاً وحتى الظهيرة).
- الشهداء المرافقون: نضال حسن أبو خميس، ومحمد حمد جودة (فلسطين).
- الحصيلة العسكرية: مقتل العقيد الصهيوني «شمويل أديف» و15 جندياً، وأسر آخرين، باعتراف رسمي من وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق رابين (وفق تقارير فرانس برس وصحيفة الشروق التونسية).
- العودة النهائية للوطن: 8 أفريل 2012 (بجنازة شعبية ورسمية مهيبة).

الجمهورية التونسية
وزارة التربية
الكتابة العامة - الادارة العامة للبناءات والتجهيز

إعلان طلب عروض عدد 2026/06 والكميات المدرجة بكراس الشروط

تعتزم وزارة التربية الإعلان عن طلب عروض تحت عدد 2026/06 لاقتناء زي شغل لفائدة عملة وزارة التربية وذلك طبقا للخاصيات الفنية

الحصة	محتوى الحصة	مبلغ الضمان الوقتي بالدينار
1	قميص صيف رجال	65
2	قميص شتاء رجال	70
3	كسوة للرجال	540
4	معاطف رجال	180
5	ربطة عنق	70
6	دراعة رجال	10
7	دراعة نساء	40
8	قميص للنساء	85
9	Tailleurs Hiver pour dames	135
10	Tailleurs Eté pour dames	135
11	حذاء للرجال	135
12	حذاء للنساء	65
13	Sabot pour homme	10
14	Sabot pour femmes de ménage	40

وسيتم اعتماد منظومة الشراءات العمومية على الخط « TUNEPS» حصريا
فعلى المترشحين الراغبين في المشاركة تحميل كراس الشروط مجانا وذلك عبر التسجيل بمنظومة الشراءات العمومية على الخط - TUNEPS
يرسل الظرف المحتوي على الضمان الوقتي عن طريق البريد مضمون الوصول أو عن طريق البريد السريع أو تسلم مباشرة إلى مكتب الضبط بوزارة التربية مقابل وصل إيداع وذلك على العنوان التالي:
الجمهورية التونسية
وزارة التربية - الإدارة العامة للبناءات والتجهيز (شارع باب البنات 1030 (تونس)
طلب عروض عدد 2026/06
اقتناء زي شغل لفائدة عملة وزارة التربية
حدد آخر أجل لقبول العروض يوم 25 ماي 2026 على الساعة العاشرة صباحا (ختم مكتب الضبط يثبت تاريخ القبول بالنسبة للضمان الوقتي)
ويتم إرسال العروض الفنية والمالية وجوبا عبر منظومة الشراء العمومي على الخط وتخول لهم إرفاق الوثائق الإدارية المنصوص عليها بالمصاحيب لعروضهم بصفة آلية باستثناء وثيقة الضمان الوقتي.
تتم عملية فتح العروض باعتماد منظومة الشراءات العمومية على الخط Tuneps في جلسة علنية وذلك يوم الاثنين **25 ماي 2026** على الساعة الحادية عشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر وزارة التربية الكائنة بشارع باب بنات 1030 تونس
يمكن للمشاركين في طلب العروض الحضور في جلسة فتح العروض وذلك بالمكان والتوقيت المحدد أعلاه. يبقى العارضون ملزمون بعروضهم لمدة تسعون (90) يوما ابتداء من اليوم الموالي لفتح العروض

الاتحاد العام التونسي للشغل
بانخراطي
نحمي حقي
اتحادي قوتي
جدّد انخراطك في مقرات الاتحاد
بطاقة انتساب 2026
25,000 د
بطاقة انخراط 2026
30,000 د
بطاقة انخراط 2026
15,000 د
بطاقة انخراط 2026
10,000 د
specimen
صوتك لا يمكن إسكاته